

القواعد الأصولية عند الإمام الشاطبي من خلال كتابه الموافقات (1)

للأستاذ الجليلي الربيني

لقد عرف الشيخ ابن عاشور المقاصد العامة للشريعة الإسلامية بقوله :
«هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها
بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة، ليدخل
في هذا أوصاف الشريعة وغايتها العامة والمعاني التي لا يخلو التشريع عن
ملاحظتها، ويدخل في هذا أيضا معان من الحكم ليست ملحوظة في سائر
أنواع الأحكام ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها (1).

وفي قسم آخر من كتابه المتعلق بمقاصد التشريع الخاص بأنواع
المعاملات «وهي الكيفيات المقصودة للشارع لتحقيق مقاصد الناس النافعة أو
لحفظ مصالحهم العامة في تصرفاتهم الخاصة... ويدخل في ذلك كل حكمة
روعيت في تشريع أحكام تصرفات الناس، مثل التوثق في عقدة الرهن، وإقامة
نظام المنزل، والعائلة في عقدة النكاح، ودفع الضرر المستدام في مشروعية
الطلاق» (2).

وقد عرف الأستاذ علال الفاسي المقاصد بقوله «المراد بمقاصد
الشريعة : الغاية منها والاسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من
أحكامها» (3).

وعلى أي فالمقاصد هي نظرة مدققة لما وراء الألفاظ الشرعية، بغية
الوصول إلى الأهداف المتوخاة من التشريع حتى يكون قصد المكلف موافقا
لقصد التشريع.

(1) مقاصد الشريعة الإسلامية للشيخ محمد الطاهر بن عاشور 51.

(2) مقاصد الشريعة الإسلامية للشيخ محمد الطاهر بن عاشور 146.

(3) مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها ص 3.

والامام الشاطبي كما سبقت الاشارة إلى ذلك، اهتم بالمقاصد ومتعلقاتها إلى درجة أنه فتق هذا الفن، وخصص له حيزا كبيرا في موافقاته. في هذا الاطار تأتي قواعد في مقاصد الشريعة ومتعلقاتها.

قواعد في المقاصد

تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق

في إطار بيان قصد الشارع في وضع الشريعة، أورد الامام الشاطبي هذه القاعدة موضحا أن القصد من تكاليف الشريعة الاسلامية هو حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد تنحصر في ثلاثة أقسام : الضروريات، والحاجيات، والتحسينيات. (4).

فأبو المعالي — الجويني — يقول وهو بصدد الحديث عن الأقسام الخمسة للعلل الشرعية، فهي :

القسم الأول : «ما يتعلق بالضروريات مثل القصاص، فهو معلن بحفظ الدماء المعصومة والزجر عن التهجم عليها» (5).

القسم الثاني : «ما يتعلق بالحاجة العامة، ولا ينتهي إلى حد الضرورة وقد مثله بالاجارات بين الناس» (6).

القسم الثالث : «ما ليس ضروريا ولا حاجيا حاجة عامة، وإنما هو من قبيل التحلي بالمكرمات والتخلي عن نقائصها، وقد مثله بالطهارات» (7).

القسم الرابع : «وهو أيضا لا يتعلق بحاجة ولا ضرورة، ولكنه دون الثالث بحيث ينحصر في المندوبات فهو في الأصل كالضرب الثالث، الذي انتجز الفراغ منه، في أن الغرض المُخيل

(4) هذا التقسيم لم ينفرد به الامام الشاطبي، بل نجده عند المتقدمين أيضا كالامام الجويني.

(5) انظر البرهان للجويني 923/2.

(6) انظر نفس المصدر السابق 924/2.

(7) انظر نفس المصدر السابق 924/2 — 925.

الاستحاثات على مكربة لم يرد الأمر على التصريح بإيجابها، بل ورد الأمر بالنذب إليها» (8).

القسم الخامس : «هو ما لا يظهر له تعليل واضح ولا مقصود محدد، لا من باب الضرورات، ولا من باب الحاجات، ولا من باب المكرمات وهو يندر تصويره جدا» (9).

مما سبق، واعتمادا على قول أبي المعالي نفسه في القسم الرابع حين نص أن هذا القسم كالضرب الثالث، أما القسم الخامس فقد قال عنه أنه لا يدخل في الضرورات، ولا الحاجات، ولا التحسينيات فإننا نخلص إلى أن الامام الجويني بعمله هذا يكون مقسما للمقاصد تقسيما ثلاثيا : الضروريات، والحاجيات، والتحسينيات.

وأما أبو حامد الغزالي، فقد قسم المصالح الشرعية حسب درجة قوتها ووضوحها، على هذا الأساس فإن المصالح منها : ما هي في رتبة الضروريات ومنها ما هي في رتبة الحاجيات، ومنها ما هي في رتبة التحسينيات، والتزينات، ولكل مرتبة مكملات» (10).

والامام الشاطبي جعلها ثلاثة أقسام : «أحدها أن تكون ضرورية، والثاني أن تكون حاجية، والثالث : أن تكون تحسينية» (11).

والشيخ محمد الطاهر ابن عاشور قسم المصالح باعتبار آثارها في قوام أمر الأمة إلى ثلاثة أقسام : «ضرورية، وحاجية، وتحسينية» (12).

وهكذا فإن تقسيم المقاصد الثلاثي متفق عليه إلى درجة قريبة من الاجماع : ونأتي إلى الضروريات التي هي القسم الأول من أقسام المقاصد فنجد أن للإمام أبي المعالي فضل السبق في تقسيمها الخماسي حيث جعلها كالتالي :

الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، حيث قال : «فالشرعية متضمنها، مأمور به، ومنهي عنه، ومباح، فأما المأمور به، فمعظمه العبادات... وأما المنهيات، فأثبت الشرع في الموبقات منها زواجر... وبالجمله الدم معصوم

(8) انظر نفس المصدر السابق 925/2.

(9) انظر نفس المصدر السابق 926/2.

(10) انظر المستصفي للغزالي : 286/1 إلى 293.

(11) الموافقات : 8/2.

(12) مقاصد الشريعة الاسلامية : الشيخ محمد الطاهر بن عاشور : 78.

بالقصاص... والفروج معصومة بالحدود والأموال معصومة عن السراق بالقطع...» (13).

والامام أبو حامد الغزالي يقول في المستصفى إن مقصود الشرع من الخلق خمسة وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم ومالهم» (14). أما الرازي، فقد رتب الضروريات على التالي : «النفس، والمال، والنسب، والدين، والعقل» (15)، وتارة : «النفوس، والعقول، والأديان، والأموال، والأنساب» (16) معبرا عن النسل بالنسب مع أن النسب مكمل من مكملات حفظ النسل.

أما الآمدي : فقد قال : المقاصد الخمسة التي لم تخل من رعايتها ملة من الملل، ولا شريعة من الشرائع، وهي : «الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال» (17) وقد حصر الضروريات في هذه الخمسة حيث قال : «والحصر في هذه الخمسة الأنواع، إنما كان نظرا إلى الواقع والعلم ولانتفاء مقصد ضروري خارج عنها في العادة» (18) ثم تطرق إلى بيان كيفية ترتيب الضروريات الخمس، والترجيح بينها بناء على ذلك حيث قال : «وكما أن مقصود الدين مقدم على غيره من مقاصد الضروريات فكذلك ما يتعلق به من مقصود النفس يكون مقدما على غيره من المقاصد الضرورية إما بالنظر إلى حفظ النسب، فلأن حفظ النسب، إنما كان مقصودا لأجل حفظ الولد حتى لا يبقى ضائعا لا مربى له، فلم يكن مطلوبا لعينه وذاته، بل لأجل بقاء النفس مرفهة منعمة، حتى تأتي بوظائف التكليف وإعلاء العبادات، وإما بالنظر إلى حفظ العقل، فمن جهة أن النفس أصل، والعقل تبع، فالمحافظة على الأصل أولى، لأن ما يفضي إلى فوات النفس على تقدير أفضليته يفوتها مطلقا، فالمحافظة بالمنع مما يفضي إلى الفوات مطلقا أولى وعلى هذا أيضا يكون المقصود في حفظ النسب أولى من المقصود في حفظ العقل، ومقدم على ما يفضي إلى حفظ المال...» (19).

(13) البرهان : 1150/2 — 1151.

(14) المستصفى : 287/1.

(15) المحصول : 320/2.

(16) نفس المصدر السابق 480/2.

(17) الاحكام للآمدي : 71/3.

(18) نفس المصدر والصفحة.

(19) نفس المصدر : 288/3.

وعلى هذا الترجيح يكون ترتيب الآمدي للضروريات الخمس كالتالي : الدين — النفس — النسل — العقل — المال.

وأما ابن الحاجب فيقول : «والمقاصد ضربان : ضروري في أصله وهي أعلى المراتب كالمقاصد الخمسة التي روعيت في كل ملة، حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال...» (20).

وأما البيضاوي، فقد قال وهو بصدد الحديث عن المقاصد الدنيوية : «إما ضرورة كحفظ النفس بالقصاص والدين بالقتال، والعقل بالزجر عن المسكرات، والمال بالضمان، والنسب بالحد على الزنا» (21).

وأما الأسنوي، فقد قال : الضروريات الخمس : «وهي حفظ الدين، والنفس، والعقل، والمال والنسب» (22).

وأما الامام الشاطبي فقد جعل الضروريات الخمس على الترتيب التالي : «حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل» (23).

ومن خلال سرد هذه الآراء يتبين أن الأصوليين، منهم من سلك في ترتيب الضروريات الخمس مسلك الغزالي، ومنهم من سلك مسلك الآمدي، ومنهم من لم يلتزم بمسلك معين، ومسلك الغزالي والآمدي يتفقان في مرتبتي الدين والنفس والمرتبة الاخيرة التي هي المال، ويختلفان في مرتبتي النسل والعقل، إلا أن ترتيب الآمدي مرجح على ترتيب الغزالي، نظرا لدفاعه عن هذا الترتيب كما سبق.

وحفظ الشريعة للمصالح الضرورية وغيرها، يتم على وجهين، يكمل أحدهما الآخر، وهما :

1. «حفظها من جانب الوجود، وذلك بشرع ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها ويرعاها».

2. حفظها من جانب العدم، وذلك بشرع ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها» (24).

(20) انتهى الوصول والأمل في علم الأصول والجدل : 182.

(21) نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول : 75/4.

(22) نفس المصدر : 388/4.

(23) الموافقات : 10/2.

(24) الموافقات : 8/2.

فحفظ الدين مثلاً : تحقّقه من جانب الوجود، أصول العبادات كالإيمان والنطق بالشهادتين، والصلاة...
ويحقّقه من جانب العدم : الجهاد، وقتل المرتدين.

أما الحاجيات : فهي التي يحتاج إليها الناس للتيسير عليهم، ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج، والمشقة المؤدية بفوات المطلوب، وهي إذا فقدت لا تختل مصالح الحياة كما هو الشأن بالنسبة للضروريات.
وهذه الحاجيات مبنية على عدة قواعد، هي :

1. المشقة تجلب التيسير، 2. الحرج مرفوع، 3. الضرر يزال، 4. ما لا يمكن التحرز منه معفو عنه، 5. الضرورات تبيح المحظورات، 6. يجوز في الضرورة ما لا يجوز في غيرها، 7. الضرورة تقدر بقدرها، 8. ما جاز لعذر بطل بزواله، 9. كل رخصة أبيحت للضرورة والحاجة لم تستبح قبل وجودها، 10. الرخص لا تناط بالمعاصي.

وترتبط هذه القواعد بأصل كبير من أصول الشريعة، وهو مراعاة مصالح الخلق، إذ مما يدخل في هذه المصالح رفع الحرج، والمشقة عن المكلف وإعفاؤه مما لا يقدر عليه من التكاليف، سواء تعلق الأمر بالعبادات أو بالمعاملات.

ويقول الشيخ أحمد الزرقاء :

«والحاجة هي الحالة التي تستدعي تيسيراً أو تسهلاً لأجل الحصول على المقصود فهي دون الضرورة من هذه الجهة، وإن كان الحكم الثابت لأجلها مستمراً، والثابت للضرورة مؤقتاً» (25).

وعليه فرتبة الحاجيات بعد الضروريات، باعتبار أنها حالات مستثناة من الضروريات تكرر على الضروري فتجعله حاجياً، ما دامت الشريعة الإسلامية السمحة ليس من مقصودها الحرج والعنت على الناس.

ومن أمثلة هذا النوع في العبادات : شرعت الرخص من قصر الصلاة وجمعها للمسافر. وفي العادات أبيع الصيد.
وفي المعاملات : أبيحت العقود المحققة لحاجات الناس من بيع وإيجارات.

(25) شرح القواعد الفقهية تأليف الشيخ أحمد الزرقاء 115.

وفي العقوبات : شرع الولي حق العفو عن القصاص.
ومما سبق يتبين أن الحاجيات التي هي جزء من مقاصد الشريعة الإسلامية مبنية على عدم الحرج والعنت.

وأما التحسينات : فهي التي لا يتوقف عليها حياة الناس الدينية والدنيوية، ولا ينال الناس بفقدائها حرج كما في الحاجيات، إلا أن الحياة بفقد التحسينيات تصير مستقبحة في نظر العقول الراجحة ومثالها :

في العبادات : الطهارات وستر العورات في الصلاة.
وفي المعاملات : كالمنع من بيع النجاسات، وفضل الماء والكلاء.
وفي العادات : كآداب الأكل والشرب.
وفي العقوبات : منع قتل الصبيان والرهبان في الحروب.
وكل مرتبة من هذه المراتب ينضم إليها ما هو كالتمة والتكملة مما لو فرضنا فقدته لم يخل بحكمتها الأصلية» (26).

فمكمل الضروري، مثل صلاة الجماعة المكمل لضروري الدين، والتماثل في القصاص المكمل لحفظ النفس، ومثل تحريم القليل من الخمر، فهو مكمل لحفظ العقل، وكتحريم النظر إلى الأجنبية فهو مكمل لضروري النسل.
ومكمل الحاجي : كاعتبار الكفء ومهر المثل في الصغيرة.

ومكمل التحسيني، كآداب الأحداث ومندوب الطهارات، على أن تكون هذه التكملة غير مكرة على أصلها بالأبطال (27).
وبمعرفة هذه المقاصد، يتبين للمسلم مقدار ما حققه منها، فيزداد إيمانا وتمسكا بشريعته، وفي حالة نقصه يعمل على استدراك ما فرط فيه وتحقيق هذه المقاصد التي جعلت سببا للفوز في الدارين.

وفي هذا الصدد يقول الدكتور أحمد الخمليشي :
«حصر الاجتهاد هذه المقاصد في الضروريات، والحاجيات، والتحسينات، وفسر الضروريات بالحفاظ على الدين، والنفس، العقل، النسل، والمال.

واستنبط الفقه ذلك من طريق استقراء مبادئ الشريعة العامة وأحكامها التفصيلية، ولكن من المؤكد أن تحديد الضروريات بهذا الشكل كان متأثرا

(26) الموافقات : 12/2.

(27) الموافقات : 13/2.

بالتصورات الفلسفية والمفاهيم الاجتماعية لمقومات وجود الفرد ولأسس التعايش الاجتماعي (28)».

وكلام الدكتور الخمليشي يفضي إلى القول بأن مجال الضروريات يتسع لغير ما حدده الفقهاء من الكليات الخمس.

المقاصد الضرورية في الشريعة أصل للحاجية والتحسينية

ج 16/2

هذه القاعدة مرادفة لسابقتها، وهما معا تمثلان وجهين لصورة واحدة. فكون المقاصد الضرورية أصلا للحاجية والتحسينية : هو أن الأصل الضروري ما وصف بالضرورة إلا لكونه لا استغناء عنه في الدارين، وإلا لوقفت الدنيا بل لم تستقم، فضياع النفوس مثلا، ينعدم بموجبه الجنس البشري على وجه الأرض مما يفضي إلى عدم البقاء، ونفس الشيء ينطبق على باقي الضروريات.

فاختلاف المقاصد الضرورية يتم معه اختلال نظام الأمة، وليس هلاكها وضمحلها في رأي الشيخ محمد الطاهر بن عاشور حيث قال : «ولست أعني باختلال نظام الأمة هلاكها وضمحلها لأن هذا قد سلمت منه أعرق الأمم في الوثنية والهمجية ولكنني أعني أن تصير أحوال الأمة شبيهة بأحوال الانعدام بحيث لا تكون على الحالة التي أرادها الشارع منها، وقد يفضي بعض ذلك الاختلال إلى الاضمحلال الآجل بتفاني بعضها ببعض أو بتسلط العدو عليها إذا كانت بمرصد من الأمم المعادية لها أو الطامعة في استلاتها عليها» (29).

أما الحاجيات فهي تدور في فلك الضروريات، حيث تخدمها، فترك الصيام مثلا للمرض إلى ما بعد الشفاء ينصب حول — الصيام — الذي هو جزء من كلي ضروري من الدين، فهو يخدمه ويحافظ عليه، وذلك بارجاء الصيام إلى ما بعد الشفاء، وإلا لتعطل هذا الركن في هذه الحالة، وعامة يمكن القول إن الحاجيات هي رخص مستثناة من حالات نص عليها الفقهاء، مبنية على قاعدة رفع المشاق، جعلت في حالات خاصة حتى تطرد أحكام الضروريات.

(28) وجهة نظر للدكتور أحمد الخمليشي : ص 203.

(29) مقاصد الشريعة للشيخ محمد الطاهر بن عاشور : 78.

وأما التحسينات، فهي إما أن تكمل ما هو ضروري فظاهر، وإما أن تكمل الحاجي فالقاعدة : أن المكمل للمكمل مكمل.

وإذا كان الأصل هو الضروري، فالقاعدة، «إذا سقط الأصل سقط الفرع»⁽³⁰⁾، أي أن اختلال الضروري — الأصل — يلزم منه اختلال الباقيين بإطلاق. وعليه فسقوط الضروري، ينجم عنه سقوط الحاجي والتحسيني، ومثاله، لو فرضنا ارتفاع أصل البيع من الشريعة، لم يكن اعتبار الجهالة والغرر. ويعضد ذلك ما قرره الفقهاء في قاعدة : إذا سقط الأصل سقط الفرع. إنه يلزم من اختلال الباقيين اختلال الضروري : مقررًا بهذه القاعدة أن اختلال الحاجي والتحسيني لا يؤديان إلى سقوط الأصل، ومثاله : ارتفاع ما هو ليس بضروري من الصلاة لا يترتب عنه بطلان الصلاة، إلا أن الامام أبا إسحاق سرعان ما يقرر : إنه قد يلزم من اختلال التحسيني بإطلاق أو الحاجي بإطلاق اختلال الضروري بوجه ما.

مستدلاً على ذلك بعدة أوجه :

الأول : الضرورات ، والحاجيات، والتحسينيات مرتبطة بعضها ببعض ففي إبطال الأخف جراً مدخل للاختلال بما هو أكد، والراتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه، فالصلاة مثلاً لها مكملات فضلاً عن الأركان والفرائض ومن أخل بالمكملات فهو إلى الفرائض أقرب.

الثاني : أن التحسيني مع الحاجي، والحاجي مع الضروري كالنفل بالنسبة إلى ماهو فرض، والقاعدة أن المندوب إليه بالجزء ينتهض أن يصير واجباً بالكل، وعلى هذا يصح أن يقال أن إبطال المكملات بإطلاق قد يبطل الضروريات بوجه ما.

الثالث : «أن مجموع الحاجيات والتحسينيات ينتهض أن يكون كل واحد منهما كفرد من أفراد الضروريات وذلك : أن كمال الضروريات — من حيث هي ضروريات — إنما يحس موقعه حيث يكون فيها على المكلف سعة وبسطة، من غير تضيق ولا حرج، وحيث يبقى معها خصال معاني العادات ومكارم الأخلاق، موقرة الفصول، مكملة الأطراف، حتى يستحسن ذلك أهل العقول، واتصف بضد ما يستحسن في العادات، فصار الواجب الضروري متكلف العمل، وغير صاف في النظر الذي وضعت عليه الشريعة وذلك ضد ما وضعت عليه، وفي الحديث : «بعثت لأثم مكارم الأخلاق»⁽³¹⁾. فكأنه لو فرض فقدان

(30) شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقاء : 205.

(31) بعثت لا تتم حسن الأخلاق «أخرجه مالك في الموطأ في كتاب حسن الأخلاق، وأحمد بن حنبل.

المكملات لم يكن الواجب واقعا على مقتضى ذلك، وذلك خلل في الواجب ظاهر، أما إذا كان الخلل في المكمل للضروري واقعا في بعض ذلك، وفي يسير منه بحيث لا يزيل حسنه ولا يرفع بهجته، ولا يغلق باب السعة عنه، فذلك لا يخل به وهو ظاهر (32)».

وقد نقلت هذا الوجه الثالث برمته لأصابته كبد الحقيقة في الاستدلال على المطلوب.

والرابع : إن الحاجي والتحسيني يخدم الضروري على وجه مسبق أي مقدمة له، أو مقارنا، أو تابعا.

«ومثاله الصلاة، إذا تقدمتها الطهارة أشعرت بتأهب لأمر عظيم فإذا استقبل القبلة أشعر التوجه بحضور المتوجه إليه، فإذا أحضر نية التعبد أثمر الخضوع والسكون، ثم يدخل فيها على نسقها بزيادة السورة خدمة لفرض أم القرآن، لأن الجميع كلام الرب المتوجه إليه إذا كبر وسبح وتشهد فذلك كله تنبيه للقلب وإيقاظ له أن يغفل عما هو فيه من مناجاة ربه والوقوف بين يديه، وهكذا إلى آخرها، فلو قدم قبلها نافلة كان ذلك تدريجا للمصلي، واستدعاء للحضور، ولو اتبعها نافلة أيضا لكان خليقا باستصحاب الحضور في الفريضة» (33). إنه ينبغي المحافظة على الحاجي والتحسيني للضروري :

انطلاقا من القاعدة السابقة — الضروري يختل باختلال مكملاته — كانت المحافظة على الحاجي والتحسيني مطلوبة لأجل الضروري. ليتبين أن الضروري هو أعظم مقصد من مقاصد الشريعة، «بل اعتبر في كل ملة» (34).

الحاجيات والتحسينات تابعة للضروريات

ج 2/176

على معيار مراعاة حظ المكلف أو عدم مراعاته قسم الامام الشاطبي المقاصد الشرعية إلى مقاصد أصلية وتابعة.

(32) الموافقات : 23/2 — 24.

(33) نفس المصدر : 24/2.

(34) نفس المصدر : 25/2.

1. المقاصد الأصلية : وهي التي لاحظ فيها للمكلف، وهي الضروريات المعتبرة في كل ملة، كما تقدم من حفظ ضروري، الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.

هذه الضروريات لم يعتبر فيها حظ المكلف، فاختيار المكلف فيها ورغبته منعدمة، بل إن تفريطه فيها، موجب للحجر عليه، وهي قسمان :
القسم الأول : الضرورية العينية : فهي واجبة على كل مكلف في نفسه وذلك :

1. بحفظ دينه اعتقادا وعملا، وأن يتعلم ما يدفع عن نفسه الشبه المضللة مثلا.

2. وحفظ نفسه قياما بضرورة الحياة، وألا يعرضها للهلاك كأن يخنق.
3. وحفظ عقله حفظا لمورد الخطاب من ربه إليه، بأن يمتنع عما يكون سببا في ذهابه أو غيوبته بأي سبب من الأسباب، كالخمر والمخدرات و...

4. وحفظ نسله التفاتا إلى بقاء عوضه في عمارة هذه الدار، ورعا له عن وضعه في مضیعة اختلاط الأنساب، بالأ يضع شهوته حيث حرم الله.
5. ويحفظ ماله استعانة على تلك الأوجه الأربعة، بألا يتلفه بالقمار، والميسر وبكل ما يوجب عدم الانتفاع به.

ومما تجدر الإشارة إليه، إنه قد يصير إلى المكلف حظ في الضروريات، فذلك راجع إلى جهة أخرى تابعة للمقصد الأصلي.

القسم الثاني : المقاصد الضرورية الكفائية.

وهي التي أنيط بالغير القيام بها عموما في جميع المكلفين بحكم مؤهلاته، كالولاية للقائمين عليها، حيث يعملون للصالح العام. وهم في ذلك ممنوعون من استجلاب الحظوظ لأنفسهم، وعلى هذا النهج تسير المرافق العامة في البلاد، وكل إخلال بهذه المصالح من طرف الولي يعرضه للعقوبة، كأن يأخذ رشوة أو هدية مقابل عمله في الولاية، لأن استجلاب المصلحة هنا — الرشوة الهدية — مؤد إلى مفسدة عامة.

المقاصد التابعة : وهي التي لم تكن واجبة على كل مكلف في نفسه أو منوطة بالغير القيام بها عموما، في جميع المكلفين، بل روعي فيها حظ المكلف، وهي خادمة للمقاصد الأصلية ومكملة لها.

وهكذا فالمقاصد الأصلية هي من حيث العدد محصورة في الكليات الخمس السابقة، وهي من حيث الحكم واجبة على المكلف تحقيقها والحفاظ عليها : والأصل فيها أنها لاحظ فيها للمكلف، بينما المقاصد التابعة هي من حيث العدد لا حصر لها، وهي من حيث الحكم مباحة بالشرع، وقد روعي فيها حظ المكلف.

وقد تناول الآمدي هذه المسألة لكنه بعدما قرر أن الضروريات أصل، وأن الحاجيات تابع له، نفى أن يكون التحسيني مكملًا لهما. فالتحسيني عنده لا علاقة له بينهما : حيث قال : «وأما إن كان المقصود ليس من قبيل الحاجات الزائدة، فهو القسم الثالث، وهو ما يقع موقع التحسين والترتين ورعاية أحسن المناهج في العادات والمعاملات...، وذلك كسلب العبد أهلية الشهادة...، وإن كان لا تتعلق به حاجة ضرورية ولا زائدة، ولا هو من قبيل التكملة لأحدهما...»⁽³⁵⁾.

والذي يظهر أن الأليق بمقاصد الشريعة هو ما قرره الامام الشاطبي من أن التحسينيات تابعة للضروريات ومكملة لها.

الأحكام الخمسة إنما تتعلق بالأفعال والتروك بالمقاصد

ج 149/1

هذه القاعدة بالنسبة للتي قبلها كالجزئي مع الكلي، فتلك عامة وهذه خاصة، فتصلح أن تكون فرعاً منها. ومما عرف به الحكم لغة : المنع⁽³⁶⁾. واصطلاحاً : «هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاعتضاء أو التخيير أو الوضع، وهذا تعريف جمهور الأصوليين»⁽³⁷⁾. والذي يهمننا من هذا التعريف في هذه القاعدة هو تعلق الخطاب بفعل المكلف أي ارتباطه به على وجه يبين صفة من كونه مطلوباً أو غير مطلوب. وكذا على سبيل الاقتضاء، والاعتضاء معناه الطلب، المنقسم إلى طلب فعل وطلب ترك.

(35) الأحكام للآمدي : 72/3.

(36) انظر لسان العرب مادة حكم.

(37) الأحكام للآمدي : 72/1، شرح التوضيح للتنقيح : 13/1، إرشاد الفحول للشوكاني : 6.

فطلب الترك إن كان جازماً فهو الإيجاب، وإلا فهو الندب. وطلب الترك إن كان جازماً فهو التحريم، وإلا فهو الكراهة. وأما التخيير : «فهو الإباحة وهو استواء الفعل والترك» (38).

وبناء على ما سبق فالأحكام الخمسة تتعلق بأفعال المكلف، والتعبير بالمكلف عند جمهور الأصوليين، أخرج به الخطابات المتعلقة بفعل الصبي من عبادات ومعاملات وعليه عند جمهور الأصوليين تكون الأحكام الخمسة تتعلق بأفعال المكلفين.

أما الإمام الشاطبي المقاصدي (39)، فقد جعل التعبير بالمقاصد بدل المكلف ما دام القصد يعني به الصادر عن المكلف المقاصد حيث قال الأحكام الخمسة بالأفعال والتروك بالمقاصد، أي أن أفعال وتروك المكلف المجردة عن القصد لا عبرة بها.

واستدل على هذه القاعدة :

1. بما سبق في القاعدة من تفسير لقاعدة الأعمال بالنيات مع مراعاة ما قام الدليل على اعتباره في باب خطاب الوضع خاصة كوجود الزكاة في مال الصبي وغير ذلك.

باستثناء ما اعتبره الشرع القاعدة العامة الأعمال بالنيات خاصة في خطاب الوضع في خطاب التكليف.

2. ما تقرر من عدم اعتبار الأفعال الصادرة من المجنون والنائم والصبي والمغمى عليه، من حيث تعلق الأحكام الشرعية بها، من وجوب، وندب، ومباح، وممنوع، ومكروه، ففعلهم كفعل البهائم سيان من هذه الجهة، لقوله تعالى : ﴿وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم﴾ (40)، وقال عز وجل : ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ (41) قال قد فعلت، وفي الحديث : «رفع القلم عن ثلاث فذكر الصبي حتى يحتلم، والمغمى عليه حتى

(38) متن جمع الجوامع : 79/1 إلى 83.

(39) وإن كان النحاة يرون أن النسبة إلى الجمع غير جائزة إلا أن الضرورة مخولة لمثل هذا كقولهم أعرابي ومثله.

(40) الأحزاب، الآية : 5.

(41) البقرة، الآية : 286.

يفيق» (42) وفي الحديث أيضا : «رفع عن أمتي الخطأ، والنسيان وما استكرهوا عليه» (43). فعلة انعدام القصد عندهم، رفعت عنهم الأحكام التكليفية.

3. الاجماع الحاصل على عدم التكليف بما لا يطاق في الشريعة الاسلامية وتكليف من لا قصد له تكليف ما لا يطاق، فاستلزم أن تكليف من لا قصد له غير واقع في الشريعة.

والامام الشاطبي كعادته يكر على ما يمكن أن يعترض القاعدة من شبهات ليردها حتى تصبح القاعدة لاغبار عليها، في هذا الصدد يقول :

1. المباح لا تكليف فيه، وما سبق مخصوص في الطلب، ليجيب عن هذا بأنه متى صح تعلق التخيير صح تعلق الطلب، وذلك يستلزم قصد المخير، وهو المطلوب على خلاف الفرض إنه غير قاصد الزكوات والغرامات وغير ذلك المتعلقة بالأطفال والمجانين : والجواب — عند الامام الشاطبي — :

إن هذا من باب خطاب الوضع، لا من خطاب التكليف الذي هو موضوع القاعدة، أي أن ما اعترض به ليس من باب التكليف في شيء بل من قبيل خطاب الوضع، فهي مسببات ترتبت على أسبابها.

أما السكران فقد اختلف الفقهاء في تكليفه أو عدم تكليفه فذهب البعض كالجويني من الشافعية وابن عقيل من الحنابلة وغيرهما إلى أنه غير مكلف وذهب البعض الآخر إلى أنه مكلف، ووصف ذلك ابن برهان بأنه مذهب الفقهاء قاطبة (44).

وأما السكران عند — الامام الشاطبي — فلا يعترض به على هذه القاعدة :

1. «لقوله تعالى : ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾» (45).
2. ولأنه — في عقوده ويوعه — محجور عليه لحق نفسه، كما حجر على الصبي والمجنون، وفي سواهما — لما أدخل السكر على نفسه — كان

(42) أخرجه البخاري في كتاب الحدود، والطلاق، وابوداود والترمذي في كتاب الحدود، وابن ماجة في كتاب الطلاق، والدارمي في كتاب الحدود، وابن ماجة في كتاب الطلاق، والدارمي في كتاب الحدود، وأحمد بن حنبل،

(43) «إن الله تجاوز عن أمتي، لأمتي [الخطأ]... استكرهوا عليه» أخرجه ابن ماجة في الطلاق.

(44) القواعد والفوائد الأصولية، لابن اللحام : 37.

(45) النساء، الآية : 43.

كالمقاصد لرفع الأحكام التكليفية فاعمل بنقيض المقصود، أو لأن الشرب سبب لمفاسد كثيرة، فصار استعماله له تسببا في تلك المفاسد فيؤاخذ الشرع بها وإن لم يقصدها» (46).

المقاصد معتبرة في التصرفات ج 2/323

هذه القاعدة أصولية من جهة، وفقهية من جهة أخرى.

أصولية : من حيث إنها تتعلق بمقاصد الشريعة.

وفقهية : من حيث إنها تدرج فيها معظم أصول الفقه.

وأصل هذه القاعدة هو حديث مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم «إنما الأعمال بالنيات» (47).

والنية بالتخفيف معناها لغة القصد (48).

وشرعا : قصد الطاعة والتقرب إلى الله في إيجاد الفعل (49).

وهذا الحديث قال عنها ابن مهدي يدخل في ثلاثين بابا من العلم، وقال الامام الشافعي عنه يدخل في سبعين بابا (50).

ومن ثم كانت هذه القاعدة من كبريات قواعد الشرع لاستيعابها معظم الفروع والجزئيات الفقهية من العبادات والعادات والمعاملات.

وقد استدل الامام الشاطبي على هذه القاعدة بعدة أوجه :

الوجه الأول : بالمقاصد نفرق بين ماهو عبادة، وما هو عادة ومثاله إمساك الصائم عن المفطرات امتثالا لأمر الله، فهو صوم، وقد يكون حمية أو تداويا أو لعدم الحاجة إليه فهو عادة. بل في مجال العبادات نفرق بين ما هو واجب وغير واجب بالمقاصد، فبالنية — مثلا — تتميز صلاة الفرض عن صلاة المستحب. وفي العادات نميز بين : الواجب، والمندوب، والمباح، والمكروه، والمحرم، والصحيح، والفاسد، فالذبح مثلا : قد يكون للأكل فيكون مباحا أو مندوبا، أو للأضحية، فيكون عبادة، أو لصنم فيكون حراما، أما الصحة والفساد فهي حكم الأعمال في الدنيا.

(46) الموافقات : 150/1 — 151.

(47) [إنما] الأعمال بالنيات، بالنية... أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، والعتق، ومناقب الانصار، والطلاق [في الترجمة]، والإيمان والاكراه [في ترجمة الكتاب]، والحيل، ومسلم في كتاب الامارة، وابو داود في كتاب الطلاق، والنسائي في كتاب الطهارة، والطلاق، والإيمان، وابن ماجة في كتاب الزهد.

(48) انظر لسان العرب / مادة نوي.

(49) الأشباه والنظائر لابن نجيم : 29.

(50) الأشباه والنظائر للسيوطي : 9. — 137 —

الوجه الثاني : العمل المقرون بالمقاصد تتعلق به الأحكام التكليفية ولا عكس، ففعل النائم والغافل والمجنون عريّ عملهم عن القصد مما جعل أعمالهم مجردة عن الأحكام التكليفية.

وقد استدل على هذا الوجه بعدة حجج نقلية منها :

1. قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ «أجمع أهل العلم على أن من أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل، إنه لا إثم عليه أن كفر بلسانه وقلبه مطمئن بالإيمان ولا تبين منه زوجته ولا يحكم عليه بحكم الكفر، هذا قول مالك والكوفيين والشافعي، غير محمد بن الحسن فإنه قال : إذا أظهر الشرك كان مرتدا في الظاهر، وفيما بينه وبين الله تعالى على الإسلام، وهذا قول يرده الكتاب والسنة» (50) م.

2. قال تعالى : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ قال ابن العربي «هذه الآية دليل على وجوب النية في كل عمل، واعظمه الوضوء الذي هو شطر الإيمان، خلافا لأبي حنيفة، والوليد بن مسلم عن مالك اللذين يقولان : إن الوضوء يكفي من غير نية، وما كان ليكون من الإيمان شطره، ولا ليخرج الخطايا من بين الأظافر والشعر بغير نية» (51) .

3. وقال تعالى : ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ وفي هذا دليل على وجوب النية في العبادات، فإن الإخلاص من عمل القلب وهو الذي يراد به وجه الله تعالى لا غير.

ويذيل الامام الشاطبي هذه القاعدة بما يمكن أن ينهض اعتراضا على هذه القاعدة فتكون المقاصد وإن اعتبرت على الجملة، فهي غير معتبرة بإطلاق. ليرد على هذا بمستوى عال وبحجج مقنعة، لا يبقى معها إلى الشك من سبيل في صحة هذه القاعدة.

(50) م جامع أحكام القرآن للقرطبي : 182/10

(51) أحكام القرآن لابن العربي : 1656/4.

النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعا كانت الأفعال موافقة أو مخالفة ج 4/194

ارتباط هذه القاعدة بسابقتها يظهر كالتالي، فإذا كان وضع الأسباب يستلزم قصد الواضع إلى المسببات، فإن الشارع إنما شرع الأسباب لأجل المسببات. أي لتحصل المصلحة المسببة أو تدرأ المفسدة المسببة، وعليه فالحكم على فعل المكلف بالمشروعية، أو الفساد متوقف على مآلات هذه الأفعال. «وذلك لأن فعل المكلف قد يكون مشروعاً لمصلحة فيه تستجلب أو لمفسدة تدرأ. ولكن بالنظر إلى مآله نجده على خلاف ما قصد فيه، فإذا أطلق القبول فيها بالمشروعية، فربما أدى استجلاب المصلحة فيه إلى مفسدة تساوي استجلاب المصلحة أو تزيد عليها، مما يمنع إطلاق القول بالمشروعية.

وكذلك إذا أطلق القول في الثاني بعدم المشروعية ربما أدى استدفاع المفسدة إلى مفسدة تساوي أو تزيد فلا يصح إطلاق القول بعدم المشروعية» (51) فالحكم بالمشروعية على فعل من أفعال المكلف مقترن بتحقيق — هذا الفعل — للمصلحة التي قصد بها تحقيقها، فإذا لم تتحقق هذه المصلحة في بعض الحالات، أو كان رغم تحصيله لها مفوتاً لمصلحة أهم أو مؤدياً إلى حدوث ضرر أكبر أفتى المجتهد فيها بالمنع من الفعل.

وبالمثل يفتي المجتهد بالمنع من الفعل درءاً لمفسدته حيثما كان المنع منه لا يؤدي إلى حدوث مفسدة تساوي أو تزيد، إما إذا أدى استدفاع المفسدة إلى مفسدة تساوي أو تزيد، فإن المجتهد لا يفتي بالمنع من الفعل، وعليه فليست العبرة بظاهر الأمر في الحكم بمشروعية الفعل وفي جميع الحالات، واختلاف الظروف، بل بالنظر إلى تحقيق الفعل للمصلحة التي شرع لتحقيقها، والموازنة بين تحقيق الفعل لهذه المصلحة، وما يترتب عليه من فوات مصلحة أهم، أو حصول ضرر أكبر.

وبالمثل لا يقف المجتهد على ظاهر النهي في الحكم بعدم المشروعية في جميع الحالات واختلاف الظروف ولو أدى ذلك إلى حصول مفسدة أشد

(51) م الموافقات للشاطبي : 4 / 194.

من المفسدة التي قصد بالمنع من الفعل درؤها. بل الواجب تحصيل أرجح المصلحتين ودفع أشد الضررين.

وهذا الأصل يلتقي مع أصل انخرام المناسبة بالمفسدة المساوية أو الزائدة الذي عرض له الأصوليون.
وكمثال لهذه القاعدة :

جاءت النصوص الشرعية بوجوب طلب الحلال وتحري طرده والتحرز من الشبهات، فإذا تبين للمكلف أن النكاح يلزمه طلب قوت العيال ونفقه الزوجة مع ضيق الحلال واتساع أوجه الحرام والشبهات وإنه قد يلجأ إلى الدخول في التكسب لهم بما لا يجوز، فإن إطلاق النصوص وعموم الأدلة يقضي المنع من الزواج لما يلزمه من المفسدات المتوقعة، ولكن المنع من الزواج يؤول إلى فوات مصلحة أو حدوث ضرر أكبر، ذلك أن أصل النكاح يحقق مصالح ضرورية هي حفظ النسل، فضلا عن التحرز من مفسدة التكسب الحرام قد يؤول إلى الوقوع في مفسدة أشد هي الزنا، فاعتذر الأول خشية الوقوع في هذا المآل (52).
ولقد أقام الامام الشاطبي الأدلة على اعتبار الشارع لهذه القاعدة، منها : ما فيه اعتبار المآل على الجملة، ومنها ما فيه اعتبار المآل على الخصوص.
فأما الأول : فدليله الأول :

أن التكاليف الشرعية مشروعة لمصالح العباد، ومصالح العباد إما دنيوية، وإما أخروية، فأما الأخروية فراجعة إلى مال المكلف في الآخرة، ليكون من أهل النعيم لا من أهل الجحيم، وأما الدنيوية فإن الأعمال مقدمات لنتائج المصالح، فإنها أسباب لمسيبات هي مقصودة الشارع، والمسيبات هي مآلات الأسباب، فاعتبارها في جريان الأسباب مطلوب، وهو معنى النظر في المآلات.

وأما الدليل الثاني : ان مآلات الأعمال إنما تكون معتبرة شرعا أو غير معتبرة، فإن اعتبرت فهو المطلوب وإن لم تعتبر أمكن أن يكون للأعمال مآلات مضادة لمقصود تلك الأعمال، وذلك غير صحيح لما تقدم من أن التكاليف شرعت لمصالح العباد، ولا مصلحة تتوقع مطلقا مع إمكان وقوع مفسدة توازيها أو تزيد.

وأیضا فإن ذلك يؤدي إلى أن لا نتطلب مصلحة بفعل مشروع، ولا نتوقع مفسدة بفعل ممنوع وهو خلاف وضع الشريعة.

(52) نظرية المصلحة في الفقه الاسلامي : د. حسن حامد حسان : 196.

الدليل الثالث : الأدلة الشرعية والاستقراء التام يفيد أن المآلات معتبرة في أصل المشروعية، ومن هذه الأدلة : قوله تعالى : ﴿يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾ (53) وقوله : ﴿كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾ (54) . وقوله : ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم﴾ (55) .

وقوله عز وجل : ﴿ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم﴾ (56) .

وقوله : ﴿رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾ (57) .

وقوله : ﴿ولكم في القصص حياة﴾ (58) .

وأما ما فيه اعتبار المآل على الخصوص : فمن الأدلة : حديثه صلى الله عليه وسلم : «أخاف أن يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه» (59) حين أشير عليه — الرسول عليه الصلاة والسلام — بقتل من ظهر نفاقه. فقتل هؤلاء المنافقين درء لمفسدة جبائهم، ولكن هذا القتل ينجم عنه تهمة النبي عليه الصلاة والسلام بقتل أصحابه مما يبعد الطمأنينة عن مريدي الاسلام. وهذا فيه من الضرر على الاسلام أكثر من بقائهم، أي أن مآل الأمر إلى التهمة أشد ضررا على الاسلام من بقاء هؤلاء المنافقين.

وبمقتضى هذه القاعدة أفتى مالك الأمير حين أراد أن يرد البيت على قواعد ابراهيم فقال له : لا تفعل لئلا يتلاعب الناس ببيت الله.

- وحديث النهي عن التشديد على النفس في العبادة خوفا من الانقطاع.
- وكذلك الأدلة الدالة على سد الذرائع كلها.
- والأدلة الدالة على التوسعة ورفع الحرج، أي المقاصد الحاجية.

(53) البقرة : 21 .

(54) البقرة : 183 .

(55) البقرة : 188 .

(56) الأنعام : 108 .

(57) النساء : 165 .

(58) البقرة : 79 .

(59) أخرجه البخاري في المناقب، ومسلم في البر بلفظ (دعه لا يتحدث.....)

كل هذا يدل على أن الشارع يمنع من الفعل أو يجيزه نظرا لما يترتب عليه. (59) م.

ويبنى على هذه القاعدة عدة قواعد :

1. قاعدة الذرائع. التي قال عنها الشاطبي : «بأن حقيقتها التوسل بما هو مصلحة إلى مفسدة» وقد مثل لها، بعاقدة البيع أولا عن سلعة بعشرة إلى أجل، ظاهر الجواز من جهة ما يتسبب عن البيع من المصالح على الجملة، فإذا جعل مآل ذلك البيع مؤديا إلى بيع خمسة نقدا بعشرة إلى أجل، بأن يشتري البائع سلعته من مشتريها بخمسة نقدا. فقد صار مآل هذا العمل إلى أن باع صاحب السلعة من مشتريها منه خمسة نقدا بعشرة إلى أجل، والسلعة لغو لا معنى لها في هذا العمل لأن المصالح التي لأجلها شرع البيع لم يوجد منها شيء، ولكن هذا بشرط أن لا يظهر لذلك قصد ويكثر في الناس بمقتضى العادة. وهذه القاعدة حكمها مالك في أكثر أبواب الفقه.

وأما من أسقط بحكم الذرائع (60) كالشافعي فإنه اعتبر المآل أيضا، لأن البيع إذا كان مصلحة جاز، وما فعل من البيع الثاني فتحصيل لمصلحة أخرى منفردة عن الأولى، فكل عقدة منهما لها مالها، ومالها في ظاهر أحكام الاسلام مصلحة فلا مانع على هذا، إذ ليس ثم مآل هو مفسدة على هذا التقدير، ولكن هذا بشرط أن لا يظهر قصد إلى المال الممنوع.

ولأجل ذلك يتفق الفريقان على أنه لا يجوز التعاون إلى الإثم والعدوان بإطلاق، واتفقوا في خصوص المسألة على أنه لا يجوز سب الأصنام حيث يكون سببا في سب الله (61).

2. وقاعدة الحيل.

3. ومنها قاعدة إبقاء الحالة على ما وقعت عليه في مسائل الخلاف. الأصل أن الفعل المخالف للشرع، والذي يعد اعتداء على مصلحة شرعية معتبرة يمنع منه الفاعل متى أمكن ذلك المنع قبل وصول المخالف إلى غايته، وإنه إذا تم الفعل المخالف، فإنه يقع باطلا لا يترتب عليه أي أثر من الآثار التي يرتبها الشارع

(59) م انظر الموافقات : 195/4 وما بعدها.

(60) انظر الاحكام في أصول الأحكام لابن حزم، الباب الرابع والثلاثون تحت عنوان : «في الاحتياط وقطع الذرائع، والمشتبه».

(61) انظر الموافقات : 198/4 وما بعدها.

على الفعل الموافق للشرع، إلا أنه إذا كان المنع من هذا الفعل المخالف يسبب للمفاعل ضررا أشد أو يفوت عليه مصلحة أهم من المصلحة التي قصد بالمنع من الفعل المحافظة عليها، فإن المجتهد يفتي بعدم المنع من الفعل وحديث البائل في المسجد تنبيه على هذا المعنى، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بتركه حتى يتم بوله، لأنه لو قطع بوله لنجست ثيابه، ولحدث من ذلك داء في بدنه، فترجح تركه على ما فعل من النهي عنه على قطعه بما يدخل عليه من الضرر، وبأنه ينجس موضعين، وإذا ترك فالذي ينجسه موضع واحد.

وكذلك فإن الفقيه يرتب على الفعل الذي وقع مخالفا بعض الآثار إذا كان في عدم الحكم بترتب هذه الآثار فوات مصالح أهم أو حدوث ضرر أكبر، وقد وقع التنبيه على هذا في حديث ترك تأسيس البيت على قواعد إبراهيم، فإن الرسول عليه السلام امتنع عن هدمه وبناءه على قواعد إبراهيم، جاعلا جميع الأحكام مترتبة على أن هذا هو البيت، مع أنه مؤسس على غير قواعده، لأن في هدمه، أو الحكم بعدم جواز التوجيه إليه ضررا أشد ومفسدة أكبر.

وفي تقرير هذه القاعدة يقول الامام الشاطبي : «ومن واقع منهيا عنه فقد يكون فيما يترتب عليه من الأحكام زائد على ما ينبغي بحكم التبعية لا بحكم الأصالة، أو مؤد إلى أمر أشد عليه من مقتضى النهي فيترك وما فعل ذلك. أو نجيز ما وقع من الفساد على وجه يليق بالعدل نظرا إلى أن ذلك الواقع واقع المكلف فيه دليلا على الجملة، وإن كان مرجوحا فهو راجح بالنسبة إلى ابقاء الحالة على ما وقعت عليه، لأن ذلك أولى من إزالتها مع دخول ضرر على الفاعل أشد من مقتضى النهي فيرجع الأمر إلى أن النهي كان دليلا أقوى قبل الوقوع، ودليل الجواز أقوى بعد الوقوع، لما اقترن من القرائن المرجحة... وهذا كله نظرا إلى ما يؤول إليه ترتب الحكم بالنقض والإبطال من إفضائه إلى مفسدة توازي مفسدة النهي أو تزيد» (62).

والذي يجب التنبيه إليه أن هذه القاعدة تطبق بقيد هو : أن يكون المخالف واقع دليلا على الجملة، وإن لم يكن هذا الدليل راجحا في نظر المجتهد فهي ترجع إلى مسألة مراعاة الخلاف، وإن ما يراه الفقيه باطلا قبل الوقوع للأدلة التي رجحت في نظره، يحكم بصحته من بعض الوجوه، ويرتب

(62) انظر الموافقات : 203/4 وما بعدها.

عليه بعض الآثار ما دام الفاعل قد استند إلى دليل في الجملة، ولو كان دليلاً في نظر غير المجتهد⁽⁶³⁾.

وقاعدة تقييد الشخص في استعمال حقه :

«وخلاصة هذه القاعدة أن المجتهد ينظر إلى مآل استعمال الشخص لحقه الذي قرره الشارع له فإذا تبين للمجتهد أن الشخص لم يستعمل حقه إلا للإضرار بغيره، وذلك كما إذا كان يستطيع أن يستعمل حقه بطريقة لا تضر أحداً ولكنه اختار هذه الطريقة بقصد الإضرار بغيره، فإن المجتهد يحكم بالمنع من هذا الفعل عملاً بقاعدة اعتبار المآل، أما إذا لم ينحصر استعمال الحق في قصد الإضرار بالغير، بل كان الشخص قاصداً مصلحة نفسه من الفعل وصحب هذا القصد قصد الإضرار بالغير، فإن على الفقيه أن يجري موازنة بين الحقين وذلك على أساس قوة المصالح التي تستعمل هذه الحقوق لحمايتها، فيقدم مصلحة الجماعة في دفع الأضرار العامة على مصلحة الشخص في استعمال حقه، ويقدم الحق الذي يستعمل محافظة على النفس على الحق الذي يستعمل محافظة على المال والمصلحة الحاجية على التحسينية وهكذا⁽⁶⁴⁾».

وقاعدة الإقدام على المصالح الضرورية أو الحاجية وإن اعترض طريقها بعض المناكر.

ومثاله ترك البيع والشراء والزواج والمعاملات حذراً من الوقوع في بعض المناكر التي عمت في الأسواق، ودعواً لبعض الشبهات في طرق الكسب، فذلك غير جائز، لأنه ترك لمصلحة أصلية تشوفاً إلى حصول مصلحة كمالية. والمكمل إذا عاد على أصله بالبطلان لا يلتفت إليه، شريطة التحفظ بحسب الاستطاعة من غير حرج⁽⁶⁵⁾.

وقاعدة تحقيق المناط الخاص.

هي نظر في كل مكلف بالنسبة إلى ما وقع عليه من الدلائل التكليفية، بحيث يتعرف منه مداخل الشيطان ومداخل الهوى والحظوظ العاجلة، حتى يلقيها هذا المجتهد على ذلك المكلف مقيدة بقيود التحرز من تلك المداخل،

(63) نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي : د. حسن حامد حسن : 298، وما بعدها.

(64) نفس المصدر : 301 — 302.

(65) انظر الموافقات : 210/4 — 211 إن أردت مزيداً من التفصيل.

هذا بالنسبة إلى التكليف المتحتم وغيره، ويختص غير المتحتم بوجه آخر، وهو النظر فيما يصلح بكل مكلف في نفسه بحسب وقت دون وقت، وحال دون حال، وشخص دون شخص، إذ النفوس ليست في قبول الأعمال الخاصة على وزن واحد، كما أنها في العلوم والصنائع كذلك فرب عمل صالح يدخل بسببه على رجل ضرر أو فترة، ولا يكون كذلك بالنسبة إلى آخر ورب عمل يكون حظ النفس والشيطان فيه بالنسبة إلى العامل أقوى منه في عمل آخر، ويكون بريئاً من ذلك في بعض الأعمال دون بعض، فصاحب هذا التحقيق الخاص، هو الذي رزق نوراً يعرف به النفوس ومراميها، وتفاوت إدراكها، وقوة تحملها للتكاليف، وصبرها على حمل أعبائها أو ضعفها، ويعرف التفاتها إلى الحظوظ العاجلة وعدم التفاتها فهو يحمل على كل نفس من أحكام النصوص ما يليق بها، بناء على أن ذلك هو المقصود الشرعي في تلقي التكاليف فكأنه يخص عموم المكلفين والتكاليف بهذا التحقيق» (66).

وقاعدة الاستحسان :

يقرر الامام الشاطبي أن قاعدة الاستحسان عند مالك رضي الله عنه ترجع إلى نظرية اعتبار المآل (67). فانظر إلى هذا الرجل كيف جعل الاستحسان مبنيًا على قاعدة المآل لا على مجرد التشهي والشرع بحسب الهوى.

وقاعدة المقاصد الحاجية :

وفي هذا الصدد يقول الامام الشاطبي وهو بصدد تبين اعتبار المال على التفصيل : «والأدلة الدالة على التوسعة ورفع الحرج كلها، فإن غالبها سماح في عمل غير مشروع في الأصل لما يؤول إليه من الرفق المشروع» (68).

المقصد الشرعي من وضع الشريعة

اخراج المكلف عن داعية هواه ج 168/2

ذكر أبو اسحاق هذه القاعدة في بيان قصد الشارع في دخول المكلف تحت أحكام الشريعة، واستدل على ذلك بما يأتي :

(66) الموافقات : 98/4.

(67) الموافقات : 205/4 وما بعدها.

(68) الموافقات : 198/4.

1. النصوص الصريحة المفيدة وجوب عبادة الله من طرف العباد، وامتنثال أوامره ونواهيه، كقوله تعالى : ﴿وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون﴾ (69) وقوله تعالى : ﴿وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقا نحن نرزقك﴾ (70) وقوله تعالى : ﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا﴾ (71)، وغيرها من الآيات الموجبة عبادة الله في حق المكلفين على الإطلاق أو بتفاصيلها على العموم، وذلك بالرجوع إليه في جميع الأحوال وامتنثال أوامره، واجتناب نواهيه، وعامة الانقياد إلى أحكامه في كل الأحوال، وإلا فسد الانس، وفساده يكون على وجهين :

«أحدهما : باتباع الهوى، وذلك مهلك.
والثاني : بعبادة غير الله وذلك كفر» (72).

2. ما دل على ذم مخالفة هذا القصد : حيث دلت عدة آيات على ذم من اتبع هواه، واعرض عن عبادة الله، وإيعاده بالعذاب الآجل، على اعتبار أن الله تعالى جعل الهوى مضادا للحق، كما في قوله تعالى : ﴿يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض، فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله﴾ (73).

وقال تعالى : ﴿فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هي المأوى﴾ (74)، وقال في قسيمه : ﴿وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى﴾ (75) وقال عز وجل : ﴿وما ينطلق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ (76).

وغير ذلك من الآيات التي ذكر الله تعالى فيها الهوى إلا وهو مشفوع بالذم له ولمتبعيه، كما روى ابن عباس حيث قال :
«ما ذكر الله الهوى في كتابه الاذمه» (77).

(69) الذاريات، الآية : 56 — 57.

(70) طه، الآية : 132.

(71) النساء، الآية : 36.

(72) جامع الأحكام للقرطبي : 141/12.

(73) ص، الآية : 26.

(74) النازعات، الآية : 37 38 39.

(75) النازعات، الآية : 40.

(76) النجم، الآية : 4.

(77) ذكر الهوى في القرآن 26 مرة كلها مصحوبة بالذم (انظر المعجم للفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص : 740).

3. ما أفادته التجارب والعادات من أن المصالح الدينية والدينية لا تتأتى مع الاسترسال في اتباع الهوى.

فالهوى يختلف من انسان لآخر، بل هذا الهوى يتغير لدى الانسان نفسه، فيصبح الانسان يكره ما كان يحب بالأمس أو العكس، وهذا ومثله مدعاة للتهارج والتقاتل والتطاحن، الذي هو مضاد للمصالح الدينية والدينية. وبيان أن الشريعة وضعت على عدم مقتضى تشهي العباد وأغراضهم هو كالتالي :

إن أحكام الشرع خمسة :

1. الوجوب والتحريم مخالفان لتشهي العباد، وإن اتفق للمكلف فيه غرض موافق وهو باعث فهو على مقتضى الأمر والنهي، فهو بالعرض لا بالأصل.

وأما المكروه والمندوب والمباح، فالظاهر فيها أنها داخلة تحت اختيار المكلف، إلا أن دخولها هذا وارد من جهة ادخال الشارع لها تحت اختياره.

ويشير الامام الشاطبي تساؤلا عن كيفية عدم وضع الشريعة وفق أغراض العباد، بينما هي — الشريعة — وضعت لمصلحة العباد لا لمصلحة الله.

بالاضافة إلى أن الشريعة جاءت وفق مصالح العباد، حيث ثبتت لهم حظوظهم تفضلا من الله تعالى على ما يقوله المحققون، أو وجوبا على ما يزعمه المعتزلة (78).

ليرد على ذلك :

بكون الشريعة وضعت لمصالح العباد بحسب ما رسمه الشارع وأوجبه وعلى الحد الذي حده، لا وفق أهوائهم وشهواتهم، وبهذا ينتفي ما قد يتوهم من تعارض في التساؤل.

وأن امثال هذه القاعدة الأصولية كما قررها الشاطبي يقفنا على فوائد كثيرة منها :

1. إن كل عمل كان المتبع فيه الهوى باطلاق، من غير التفات إلى الأمر أو النهي أو التخيير، فهو باطل بإطلاق (79).

2. إن اتباع الهوى طريق إلى المذموم، وإن جاء في ضمن المحمود لأنه إذا تبين

(78) الموافقات : 172/2.

(79) الموافقات : 173/2.

أنه مضاد بوضعه لوضع الشريعة فحيثما زاحم بمقتضاها في العمل كان مخوفاً (80).

3. إن اتباع الهوى في الأحكام الشرعية مظنة أن يحتال بها على أغراضه، كآلة المعدة لاقتناص أغراضه، كالمرائي يتخذ الأعمال الصالحة سلماً في أيدي الناس (81).

4. وجوب ترسم خطوات الشريعة في كل شيء، كالعمل على التفات الأطباء المسلمين حين نقلهم لانجازات طبية من غير بلاد المسلمين، إلى حكمها الشرعي، أما عملهم — الأطباء — هنا فهو تحقيق المناط، لعرضه على الفقهاء المسلمين، قصد استنباط الحكم الشرعي الخاص، بهذا المستجد في ضوء الأصول الإسلامية، لأن غير المسلمين يقومون بأعمالهم وأبحاثهم انطلاقاً مما يدينون، وقد يخالف هذا خلق الاسلام ومقاصده، كبنوك الحيوانات المنوية، واستئجار الأرحام.

ومن هنا كانت الشريعة حاکمة على العلم ولا عكس بالاضافة إلى ما تبرزه هذه القاعدة، من أن الشريعة الإسلامية مواكبة لتطور الانسان بعمل الفقهاء.

قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقاً لقصده في التشريع ج 331/2

سبق الحديث عن قاعدة : تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، فبناء على هذا وجب أن يكون قصد المكلف موافقاً لقصده الشارع، الضرورية والحاجية، والتحسينية والتابعة إلى درجة المطابقة، إيجاباً وسلباً : ظاهراً وباطناً، قولاً وفعلاً.

ومثاله قوله تعالى : ﴿ويعولنهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً﴾ (82) فقصد الشارع من الرجعة هو الإصلاح، فإذا وافق قصد المكلف قصد الشارع وقصد الإصلاح جازت وإلا فلا.

(80) نفس المصدر : 174/2.

(81) نفس المصدر : 176/2.

(82) البقرة، الآية : 266.

وقد استدل الامام الشاطبي على هذه القاعدة بما يلي :

1. الشريعة موضوعة لصالح العباد على الاطلاق والعموم، فوجب أن يترسم المكلف خطواتها قولاً وفعلًا حتى يكون قصده موافقاً لقصده الشارع.
2. وأول ما يتصدر الضروريات الخمس الحفاظ على الدين، لكون الله سبحانه وتعالى خلق العباد ليعبدوه فوجب أن يكون قصد المكلف موافقاً لقصده الشارع، فيحرز بذلك على الجزاء في الدنيا والآخرة.
3. بناء على قاعدة تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق من الضروريات والحاجيات والتحسينيات، وهو عين ما كلف به العبد، فلا بد أن يكون مطلوبوا بالقصود إلى ذلك، لأن الأعمال بالنيات وإلا لم يكن عاملاً على المحافظة على أساس أنه خليفة الله في إقامتها بأخذه بالأسباب الظاهرة المرسومة من الله تعالى في الشرائع، وجعل العقول قادرة على إدراكها، فيكون بذلك خليفة الله في إقامة هذه المصالح بحسب طاقته وأقل ذلك خلافته مع نفسه، وأهله، وكل من تعلقت له به مصلحة، قال تعالى : ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾⁽⁸³⁾، ﴿ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون﴾⁽⁸⁴⁾.
- وقال صلى الله عليه وسلم : «الأمير راع، والرجل راع على أهل بيته، والمرأة راعية على بيت زوجها وولده، فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»⁽⁸⁵⁾ كل هذه الأمثلة وغيرها مما لم أذكره، توضح بجلاء أن الحكم كلي عام غير مختص، فلا يعفى منه أي فرد من أفراد الولاية، عامة كانت أو خاصة الشيء الذي يستوجب على المستخلف أن يقوم مقام من استخلفه ويقصد قاصده.

ولمزيد من التفصيل ينظر في «الموافقات» في :

1. كتاب الأحكام في المسألة السادسة هناك : حيث «إن الأحكام الخمسة إنما تتعلق بالأفعال والتروك بالمقاصد»
2. وفي المسألة السادسة من النوع الرابع : وهو دخول المكلف تحت أحكام الشريعة.

وأرى أن مخالفة قصد الشارع من طرف المكلف، يجعل التشريع الالهي عديم الفائدة، وإن الرسالة المحمدية لغو والعياذ بالله.

(83) البقرة، الآية : 30.

(84) الأعراف، الآية : 129.

(85) جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الجمعة والاستقراض وأحمد بن حنبل.

وفي إطار هذه القاعدة يقول ابن القيم :

«وتأمل قول النبي صلى الله عليه وسلم : «صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم» (86) كيف حرم على المحرم الأكل مما صاده الحلال، إذا كان قد صاده لأجله، فانظر كيف أثر القصد في التحريم، ولم يرفعه ظاهره الفعل» (87).

وذلك على اعتبار أن قصد المكلف لم يكن موافقا لقصد التشريع.

من مقصود الشارع في الأعمال دوام المكلف عليها ج 242/2

إن الشارع الحكيم ألزم المكلفين بتكاليف متنوعة، كان قصده منه استمرار المكلف عليها مدة بقائهم، وهذا بالنسبة لأعمال العباد التي تتكرر أسبابها. ومثال ذلك : الصلاة، فهي تتكرر أسبابها في اليوم خمس مرات لذا وجب أن يؤديها المكلف في كل يوم عاشر خمس مرات كما هو معروف، واستدل الامام الشاطبي على هذه القاعدة بعدة أدلة منها :

1. النصوص النقلية : كقوله تعالى : ﴿يقيمون الصلاة﴾ (88)، وقد فسرت الإقامة بالدوام حيث ذكرت مضافة إلى الصلاة، وقوله تعالى ﴿إلا المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون﴾ (89) وقد وصفهم سبحانه بما ينبيء عن كمال تنزههم عن الهلع من الاستغراق في طاعة الحق عز وجل والاشفاق على الخلق والايمان بالجزاء والخوف من العقوبة وكسر الشهوة وإيثار الآجل على العاجل فقال عز من قائل : ﴿الذين هم على صلاتهم دائمون﴾ (90) أي

(86) أخرجه أبو داود والنسائي في كتاب المناسك، والترمذي في كتاب الحج، وأحمد بن حنبل.

(87) إعلام الموقعين : 110/3.

(88) المائدة : 55.

(89) المعارج : 22 — 23.

(90) المعارج : ص 28

مواظبون على أدائها لا يخلون بها ولا يشغلون عنها بشيء من الشواغل وفيه إشارة إلى فضل المداومة على العبادة» (91).

وقوله تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (92) وفي الحديث : «أحب العمل إلى الله ما داوم عليه صاحبه وإن قل» (93)، وقال : «خُذُوا من العمل ما تطيقون فإن الله لئن يمل حتى تملوا» (94).

2. وفي توقيت الشارع للعبادات، من واجب ومسنون ومستحق، وفي أوقات معلومة الأسباب ظاهرة، ولغير أسباب، كالصلوات الخمس والضحي... ما يفيد القطع بكون الشارع يقصد ادامة الأعمال.

3. كما أن باب الرخص كما بحثه الأصوليون، وقاعدة المشقة تجلب التيسير توضح وتبين مقصد الشارع إلى ما نحن بصده في هذه القاعدة.

وأرى أن قاعدة، يستقر الوجوب بمجرد دخول الوقت، ولا تشترط إمكان الأداء على الصحيح تخدم القاعدة أعلاه.

موافقة العمل لمقتضى المقاصد الأصلية يستلزم صحته وسلامته مطلقا ج 169/2

المقصود بالمقاصد الأصلية، «تلك الضروريات المعتبرة في كل ملة، والتي لا يدخلها حظ المكلف سواء أكانت ضرورية عينية أم ضرورية كفاية» (95).

وأما «مطلقا» فهي رأسا أو أصلا : أي سواء أكانت هذه الضروريات خالية من مراعاة حظ المكلف، أو كان مما فيه الحظ بالعرض. والعمل يشمل القول أو الفعل.

(91) روح المعاني للالوسي، ج : 77/29.

(92) البقرة : 110.

(93) «فإن خيرا العمل أدومه وإن قل» بهذا أخرجه بن ماجه في كتاب الزهد، وأحمد بن حنبل.

(94) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، ومسلم في كتاب المسافرين، والنسائي في كتاب الإيمان، وأحمد بن حنبل.

(95) انظر الموافقات : 176/2.

ومعنى هذه القاعدة : أن المكلف إذا قام بعمل ما — قول أو فعل — مطابقا لمقتضى المقاصد الأصلية عينية كانت أو كفائية، بريئة من الحظ أو فيما روعي فيها الحظ عرضا، على أساس أنه واجب ملزم، وبنية الامتثال، نازعا منزع التشريع بعيدا عن هواه، فإن عمله هذا يتصف بالصحة والسلامة.

ومثاله : القائم على أداء الصلاة على وجهها المطلوب، وبنية امتثال الواجب الالهي، لا بنية مراعاة المدح، وإن جاء المدح عرضا، فلا شك أن عمله صحيح وسليم، ونفس الشيء بالنسبة لباقي الضروريات.

ودليل الامام الشاطبي على هذه القاعدة مبني على قاعدتين :

1. قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقا لقصده في التشريع.

2. المقصد الشرعي من وضع الشريعة اخراج المكلف عن داعية هواه. وعلى هاتين القاعدتين، يكون عمل المكلف الموافق لمقتضى المقاصد الأصلية محققا لمقاصد الشارع، الذي هو اخراج المكلف عن داعية هواه، وحتى يكون لله، وكل عمل جانب فيه الهوى فهو إلى الحق أميل، وهو الصواب ما دام الأمر منحصرا في شيئين الهوى أو الحق.

ومن فوائد هذه القاعدة عند الامام الشاطبي⁽⁹⁶⁾، والتي سأقوم بتعدادها فقط.

1. أن مراعاة وامتثال المقاصد الأصلية يصير العمل عبادة، وخالصا بعيدا عن الحظوظ التي تشوب وجه العبودية، سواء كانت هذه المقاصد الأصلية من قبيل العبادات أو العادات.

2. البناء على المقاصد الأصلية يجعل الأعمال في أحكام الوجوب.

3. تحري المقاصد الأصلية يترتب عليه الثواب بنسبة هذا التحري والقصود.

4. العمل وفق المقاصد الأصلية يصير الطاعة أعظم، والعكس صحيح.

5. أصول الطاعات ناجمة عن مراعاة المقاصد الأصلية.

وأرى أن الفائدة الكبرى، أن يُحرص على هذه المقاصد الأصلية حتى تجنى هذه الثمار المذكورة سالفًا، لأن الفوز بسعادة الدارين رهين بامتثال هذه المقاصد الأصلية.

(96) انظر الموافقات 202/2 وما بعدها.

من ابتغى في التكاليف ما لم تشرع له فعله باطل ج 2/333

هذه القاعدة هو الوجه المخالف للقاعدة السابقة — قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقا لقصده في التشريع فإن خالف قصد المكلف قصد التشريع، متبعا هواه وعاصيا لمولاه لأن العباد مجبولون على الميل إلى الأفراح واللذات، والنفور من الغموم والمؤلمات — كان مبتغيا بعمله هذا في تكاليف الشريعة غير ما شرعت له، وناقض الشريعة، وكل ما ناقضها فعله في المناقضة باطل، «وعليه حفت الجنة بالمكاره والنار بالشهوات» (97).

وقد صاغ الامام الشاطبي هذه القاعدة التي نحن بصدد بسطها على شكل دليل منطقي مؤلف : من مقدمة صغرى، وكبرى، ونتيجة.
فالمقدمة الصغرى لهذه القاعدة : هي كل من ابتغى في الشريعة غير ما شرعت له فقد ناقض الشريعة.

والمقدمة الكبرى لهذه القاعدة : كل من ناقضها فعله في المناقضة باطل.
النتيجة : فمن ابتغى في التكاليف ما لم تشرع له فعله باطل.

وقد رأى أبو اسحاق أن المقدمة الكبرى أمرها واضح، باعتبار أن المشروعات إنما وضعت لتحصيل المصالح ودفع المفساد، في حي دلل على المقدمة الصغرى، بأوجه ستة (98).

1. الأفعال والتروك متماثلة عقلا من حيث القصد، فتعين أحد المتماثلين للمصلحة والآخر للمفسدة مع تبيان وجه الحصول على المصلحة مشفوعا بالترغيب، وموضحا وجه الحصول على المفسدة مشفوعا بالترهيب رحمة بالعباد.

فإن قصد غير ما قصده الشارع — لسبب ما — فإنه يكون قد أهمل مقاصد الشارع، والعكس صحيح أي ما أهمله الشارع معتبرا، وهذا مخالف ومضاد للشرع.

(97) قواعد الأحكام في مصالح الأنام : عز الدين بن عبد السلام : 17/1.

(98) انظر الموافقات : 233/2 — 234 — 235.

2. وقريب من هذا، فعند مخالفة المكلف لقصد الشارع يكون مستحسنا لما رآه غير حسن، وما ليس بحسن عند الشرع حسن عنده. وهذه مضاد أيضا.

3. إن الله تعالى يقول : ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المومنين ما تولى﴾ (99).

وقال عمر بن عبد العزيز : «سن الرسول الله صلى الله عليه وسلم وولاية الأمر من بعده سننا الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله، من عمل بها مهتد، ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها اتبع غير سبيل المومنين، وولاه الله ما تولى، واصلاه جهنم وساءت مصيرا» (100)، ومن قصد مصالح أو درء مفاسد لم يأخذ بها الشرع، مشاقة ظاهرة.

4. القاصد لغير ما قصد الشارع، يكون بعمله هذا آخذا في غير مشروع حقيقة، وبالتالي فهو لم يأت بذلك المشروع أصلا، فهو غير فاعل لما أمر به أو تارك لما أمر به، لأن عمله هذا مناقض للشارع في الأخذ.

5. إن مخالفة قصد الشارع من طرف المكلف، يجعل مقاصد الشارع وسائل، لما قصده المكلف، وهذا اهدار لمقاصد الشارع، ومثاله نكاح المحلل.

6. إن القاصد لغير ما قصده الشارع مستهزئ بآيات الله، بدليل قوله تعالى : ﴿ولا تتخذوا آيات الله هزوا﴾ (101) أي تطرحوها، ولا تأخذوا بها، وتعملوا بغيرها، وآيات الله دلائل أمره ونهيه، لأن آيات الله كلها جد ولا هزل، والأدلة على هذا المعنى كثيرة.

وقد ساق الامام الشاطبي للقاعدة أمثلة (102) منها :
كإظهار كلمة التوحيد قصدا لاحتراز الدم والمال، لا لإقرار الواحد الحق بالوحدانية، والصلاة لينظر إليه بعين الصلاح، والذبح لغير الله.

ولم يغفل الامام الشاطبي ما قد يعترض به على هذه القاعدة، ليرد على ذلك، لذا سأكتفي بنقل أجوبته دون الاعتراضات اعتمادا على قاعدة السؤال معاذ في الجواب.

(99) النساء، الآية : 115.

(100) الموافقات : 234/2.

(101) البقرة، الآية : 231.

(102) الموافقات : 235/2.

والجواب أن مسائل الاكراه إنما قيل بانعقادها شرعا بناء على أنها مقصودة للشارع، بأدلة قررها الحنفية، ولا يصح أن يقر أحد بكون العمل غير مقصود للشارع على ذلك الوجه ثم يصححه، لأن تصحيحه إنما هو بالدليل الشرعي، والأدلة الشرعية أقرب إلى تفهيم مقصود الشارع من كل شيء، فكيف يقال إن العمل صحيح شرعا مع أنه غير مشروع؟ هل هذا إلا عين المحال؟ وكذلك القول في الحيل عند من قال بها مطلقا، فإنما قال بها بناء على أن للشارع قصدا في استجلاب المصالح ودرء المفسدات، بل الشريعة لهذا وضعت، فإذا صحح مثلا نكاح المحلل فإنما صححه على فرض إنه غلب على ظنه من قصد الشارع الأذن في استجلاب مصلحة الزوجين فيه، وكذلك سائر المسائل، بدليل صحته في النطق بكلمة الكفر خوف القتل أو التعذيب وفي سائر المصالح العامة والخاصة، إذ لا يمكن إقامة دليل في الشريعة على ابطال كل حيلة، كما أنه لا يقوم دليل على تصحيح كل حيلة. فإنما يبطن منها ما كان مضادا لقصد الشارع خاصة، وهو الذي يتفق عليه جميع أهل الاسلام، ويقع الاختلاف في المسائل التي تتعارض فيها الأدلة» (103).

لاعبرة بالحيل في الدين

ج 380/2

لقد عرف الامام الشاطبي التحيل جملة بأنه : «تحيل على قلب الأحكام الثابتة شرعا إلى أحكام أخرى، بفعل صحيح الظاهر لغو في الباطن كانت الأحكام من خطاب التكليف، أو من خطاب الوضع» (104). واسم التحيل يفيد معنى إبراز عمل ممنوع شرعا في صورة عمل جائز أو عمل غير معتد شرعا في صورة عمل معتد به لقصد تفضيلي من مؤاخذته، فالتحيل شرعا هو ما كان المنع فيه شرعيا والمانع الشارع.

فأما السعي إلى عمل مأذون بصورة غير صورته أو بإيجاد وسائله فليس تحيلا ولكن يسمى تدويرا، فسعى لتزوجها لتحل له مخالطته.

(103) الموافقات : 236/2 - 237.

(104) الموافقات : 380/2.

أو حرصاً : — كركوع أبي بكر رضي الله عنه لما دخل المسجد فوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخشي فوات الركعة وأحب أن يكون في الصف الأول تحصيلاً لفضله فركع ودب راکعاً حتى وصل الصف الأول، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم، «زادك الله حرصاً ولا تعد» (105).

أو الورع : مثل أن يتخذ من يوقظه إلى صلاة الصبح إذا خشي أن يغلبه النوم» (106) وعليه فالحيل بالمفهوم السابق غير المشروع، لا عبرة بها، إلا أن هذا جملة عند أبي إسحاق الشاطبي، وإلا فإن المسألة فيها تفصيل (107).

وقد استدل — الامام الشاطبي — على عدم العبرة بالحيل في الدين بعدة أدلة منها :

1. الكتاب : كقوله تعالى في المنافقين : ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله﴾ (108) إلى آخر الآية، وقوله تعالى في المُرَّاثين ﴿كالذي ينفق ماله رياء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر فمثله كمثل صفوان عليه تراب﴾ (109)، وقال تعالى : ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين، غير مضار﴾ (110) يعني الورثة، وغير ذلك من الآيات في هذا المعنى.

ومن الأحاديث : قوله عليه الصلاة والسلام : «لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة» (111).

فهذا نهى عن الاحتيال لاسقاط واجب الزكاة أو تقليله.

وقال : «قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملواها وباعوها واكلوا أثمانها» (112).

(105) قاله النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر رضي الله عنه لما دخل المسجد فوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم راکعاً، فخشي فوات الركعة وأحب أن يكون في الصف الأول. أخرجه البخاري في كتاب الأذان، وأبو داود في كتاب الصلاة، والنسائي في كتاب الإمامة، وأحمد بن حنبل.

(106) مقاصد الشريعة الإسلامية للشيخ محمد الطاهر بن عاشور : 110.

(107) انظر الموافقات : 387/2 إلى 391.

(108) العنكبوت، الآية : 10.

(109) البقرة، الآية : 264.

(110) النساء، الآية : 12.

(111) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي.

(112) رواه ابن ماجه وابن حبان والطبراني في الكبير والبيهقي.

وقال : «ومن أدخل فرسا بين فرسين وقد أمن أن تسبق فهو قمار» (113)
والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، كلها تفيد عدم جواز التحيل في قلب
الأحكام ظاهرا.

وعليه عامة الأمة من الصحابة والتابعين : فإن الصحابة والتابعين — وهم
أعلم الأمة بكلام الله ورسوله ومعانيه — سمو الحيل المحرمة خداعا (114).

إذا كان الأمر في ظاهره وباطنه على أصل المشروع
فلا إشكالا.

وإن كان الظاهر موقفا والمصلحة مخالفة فالفعل
غير صحيح، وغير مشروع ج 385/2

يقول الامام الشاطبي (115) : موافقة ظاهر عمل المكلف وباطنه لمقصود
الشارع صحيح لاغبار عليه، لأنه يكون قد تحقق مقصود الشارع الهادف إلى
مصلحة العباد.

أما إن كان الظاهر موافقا، والمصلحة مخالفة، فحكم عمل المكلف هنا عدم
الصحة وعدم المشروعية ذلك : لأن الأعمال الشرعية ليست مقصودة لأنفسها
— أي وجودها شكلا وظاهرا — بل المقصود بها معانيها، وهي المصالح
والمقاصد التي شرعت لأجلها. وقد مر أن قصد الشارع من المكلف أن يكون
قصد في العمل موافقا لقصد في التشريع، لأن وضع الشريعة موضوع
لمصالح العباد.

كما أن المشروعات إنما وضعت لتحقيق المصالح ودرء المفسدات فإن خولفت
لم يكن في تلك الأفعال التي خولفت بها جلب مصلحة ولا درء مفسدة.

وكلام الشاطبي هذا يفيد أن الأعمال منوطة بالأسباب، هذه الأسباب
التي تشتمل على الحكم والمصالح التي ضبطها الشرع، إلا أن الفعل قد يكون

(113) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي.

(114) إعلام الموقعين : 174/3.

(115) الموافقات : 385/2.

واحدا وأسبابه متعددة، مثاله : النطق بالشهادتين والصلاة وغيرهما من العبادات إنما شرعت لإفراد الله تعالى بالعبادة والاستعانة، فلا يشرك به أحدا، ولا يشرك معه شيئا، وهي صلة وصل تصل المسلم بخالقه على مدة بقائه في هذه الدنيا، ومطابقة القلب للجوارح في الطاعة والانقياد، إلا أن هذه العبادات أو إحداها قد يكون القصد منها نيل حظ من حظوظ الدنيا، أو نفع، كالمصلي رثاء الناس ليشكر وينال به رتبة في الدنيا، فعمله هنا ظاهره موافق ومصلحته مخالفة، فعمله هذا باطل، لأن مصلحة الشارع لم تتحقق وهي هنا إفراد الله بالعبادة من حسن الاتصال به، وابتغاء ثوابه وغير ذلك.

وفي هذا الإطار يضيف الإمام الشاطبي مسألة في غاية الأهمية. وكذلك نقول، إن أحكام الشريعة تشتمل على :

1. مصلحة كلية في الجملة : وهي أن يكون كل مكلف تحت قانون معين من تكاليف الشرع في جميع حركاته وأقواله، واعتقاداته، حتى يرتاض بلجام الشرع، وعليه كان المتتبع لرخص المذاهب في كل مسألة عنت له، فقد خلع ربة التقوى، وتمادى في الهوى، ونقض ما أبرمه الشرع.
2. أما الجزئية : فما يعرب عنها كل دليل لحكم في خاصته (116).

كل هذا بالنسبة للحيل التي تهدم أصلا شرعيا، وتناقض المصلحة الشرعية أما ما لا يهدم أصلا شرعيا، ولا يناقض مصلحة شهد الشرع باعتبارها، فجعلها الإمام الشاطبي ثلاثة أقسام :

- أحدها : لا خلاف في بطلانه، كحيل المنافقين.
- والثاني : لا خلاف في جوازه، كالنطق بكلمة الكفر إكراها عليها.
- والثالث : وهو الذي لم يتبين فيه للشارع مقصد يتفق على أنه مقصود له، ولا ظهر أنه على خلاف المصلحة التي وضعت لها الشريعة بحسب المسألة المفروضة فيه، أي لم يتبين فيه دليل واضح قطعي لحاقه بالقسم الأول أو الثاني : ومثاله نكاح المحلل، ويوع الاجال.

وعلى أي فهذه القاعدة، ترتبط بعدة قواعد سبقت، هي :

1. من ابتغى في التكليف، ما لم تشرع له فعله باطل.
 2. قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقا لقصده في التشريع.
 3. المقصد الشرعي من وضع الشريعة اخراج المكلف من داعية هواه.
 4. الأعمال بالنيات، أو المقاصد معتبرة في التصرفات.
 5. الرخص لا تنال بالمعاصي، وهذه لم تبسط قبل.
- وفي هذا الاطار افاض ابن القيم في بيان وجوه لبطلان الحيل في كتاب «إعلام الموقعين» (117).

(يتبع)

(117) انظر إعلام الموقعين : قسم كبير في الجزء الثالث.

القواعد الأصولية عند الإمام الشافعي من خلال كتابه الموافقات (2)

لأستاذ الجليلي المربي

المبحث الثاني : قواعد في المصلحة والمفسدة

المصالح المجتلبة شرعا والمفاسد المستدفةة إنما تعتبر من حيث تقام الحياة الدنيا للحياة الأخرى، لا من حيث أهواء النفوس في جلب مصالحها العادية أو درء مفسادها العادية. ح 37/2.

المصلحة التي عملت الشريعة على جلبها، والمفسدة التي عملت على دفعها هي التي تتمحور حول الحياة الأخرى، أما الدنيا فهي وسيلة أو مقصد خادم للأخرى.

ومفاد هذه القاعدة : أن الله سبحانه وتعالى ربط بين الحياتين بوشيجة متينة، هي رابطة السبب والمسبب، حيث جعل المصالح الدنيا وسيلة للمصالح الأخرى، وذلك بإلزامهم بشريعة كاملة يتبعونها. فالنظر إلى المصالح والمفاسد يكون وفق ما قرره الشارع، لا من حيث ما تمليه أهواء البشر، وعليه فالمصلحة والمفسدة في الشريعة الإسلامية تتسم بالشمول — الحياتين الدنيا والآخرة — ولا تقتصر على الدنيا فقط كما هو الشأن بالنسبة للقوانين الوضعية.

فالمصالح والمفاسد المعبرة شرعا هي ما كان بها قيام الحياة الدنيا وسيلة للغاية التي هي المصالح الأخرى، وعليه فالمصالح الدنيوية التي لا ترمي للمصالح الأخرى غير معبرة في نظر الشارع، وعليه فإن مصالح الأهواء الدنيوية العادية لا عبرة بها شرعا، وهو نفس الحكم بالنسبة لدرء المفاسد العادية الدنيوية.

والدليل على ذلك :

1. ما مر في القاعدة الشرعية التي هي : أن المقصد الشرعي من وضع الشريعة اخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبد الله اختياراً، كما هو عبد الله اضطراراً، الشيء الذي لا يمكن معه أن يكون وضع الشريعة على وفق أهواء النفوس، قال تعالى ﴿ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن﴾ (1) والحق هو ما جاء به النبي ﷺ، وجعل الاتباع حقيقياً والاسناد مجازياً... وجوز أن يكون المعنى لو وافق الحق مطلقاً أهواءهم لخرجت السموات والأرض عن الإصلاح والانتظام بالكلية (2).

2. اتفاق العقلاء جملة على أن المعتبر هو المصلحة التي هي عمود الدنيا والدين لا من حيث أهواء النفوس، ولذلك لم يسايروا لما سبق، وجاء الشرع حاملاً المكلفين عليه طوعاً أو كرها ليقيموا دنياهم وآخرتهم.

3. أن المنافع والمضار في الغالب الأعم إضافية لا حقيقية، أي أنها منافع أو مضار في حال دون حال، وفي مكان دون مكان، وبالنسبة لشخص دون شخص، أو وقت دون وقت، ومن جماعة إلى جماعة، فالنكاح المشروع مثلاً منفعتة للإنسان ظاهرة، ولكن عند وجود داعية لذلك وكون المرأة مرغوباً فيها، ولا يولد هذا النكاح ضرراً عاجلاً ولا آجلاً... فكثير من المنافع تكون ضرراً على قوم لا منافع وإلا فقد يكون بالنسبة للبعض ضرراً وعلى هذا كان النكاح تعتريه الأحكام الخمسة.

كل هذا يبين أن المصالح والمفاسد مشروعة أو ممنوعة لقيام هذه الحياة لا لنيل الشهوات لما يحصل معها الضرر، مما يؤدي إلى أن المصالح والمفاسد لا تتبع الأهواء.

4. اختلاف الأغراض في الأمر الواحد، فما يراه شخص أنه منفعة، فينفده يراه الآخر ضرراً يخالف غرضه، وعلى أي حال فحصول الاختلاف في الأغراض في الأغلب الأعم هو الذي يمنع وضع الشريعة وفق هذه الأغراض.

(1) المومنون : 71.

(2) روح المعاني للالوسي : 52/ 18.

وشبيه بهذه القاعدة يقول العز بن عبد السلام : « الانسان مكلف بعبادة الديان باكتساب في القلوب والحواس والأركان مادامت حياته، ولم تتم حياته إلا بدفع ضروراته وحاجاته من المأكل والمشرب والملابس والمناكح وغير ذلك من المنافع، ولم يتأت ذلك إلا بإباحته » (3).

الضروريات والحاجيات والتحسينات، إذا كانت قد شرعت للمصالح الخاصة بها فلا يرفعها تخلف آحاد الجزئيات ج 52/2.

يرى الامام أبو اسحاق أن تخلف آحاد الجزئيات من أية كلية من الكليات الثلاث لا يؤثر فيها ولا يرفعها، وهذا راجع :

1. إلى أن هذه الجزئيات رغم أنها داخلة في الكلّي إلا أنها آخذة حكما آخر، ومثاله : مالك الجواهر النفسية، فحكمه وجوب الزكاة الغنى، وهي موجودة في مالك الجواهر النفسية كالماش مثلا. ومع ذلك أخذ حكما آخر، هو عدم وجوب الزكاة.

2. أو أنها آخذة حكمه إلا أن المصلحة المعتبرة في الكلّي غير متحققة فيها، ومثاله : العقوبات مشروعة للازدجار، مع أنها نجد من يعاقب فلا يزدجر عما عوقب عليه، هذا بالنسبة للضروريات.

أما بالنسبة للحاجيات فكالقصر في السفر، مشروع للتخفيف وللحق المشقة، والملك المترفع لا مشقة له، والقصد في حقه مشروع. وأما في التحسينات، فإن الطهارة شرعت للنظافة على الجملة مع أن بعضها على خلاف النظافة، كالتييم (4).

وقد استدلل على هذه القاعدة بما يلي :

1. أن الغالب الأكثري بمرتبة العام القطعي شرعا، أما المختلفات الجزئية فليست بهذه المرتبة، بل لا ينتهض منها كلي يعارض هذا الكلّي الثابت. ومعارضة الغالب العام القطعي لا تكون إلا بمثله أو أقوى منه، وهذا غير متحقق في التخلف الجزئي.

(3) قواعد الأحكام في مصالح الأنام : للعز بن عبد السلام : 2 / 80.

(4) الموافقات : 52 / 2 - 53.

2. الجزئيات المتخلفة قد يكون تخلفها لحكم خارجة عن مقتضى الكلي فلا تكون داخلة تحته أصلاً، وعليه فلا يصلح الاعتراض بها أصلاً. لأن الذي يمكن الاعتراض به هنا هو ما كان داخلاً تحت أحكام الكلي.

ولابأس من إعادة وجهي خروج الجزئيات عن الكليات.

أ. إذا كانت آخذة حكماً آخر.

ب. أو أنها آخذة حكمه إلا أن المصلحة المعتبرة في الكلي غير متحققة

منها.

الجزئيات المختلفة عن الكليات الكليات

الضروريات / الحاجيات / التحسينيات

إلى أن قال الإمام الشاطبي: «فعلى كل تقدير لا اعتبار بمعارضة الجزئيات في صحة وضع الكليات للمصالح⁽⁵⁾ لأن العبرة بالغالب الأعم».

الأمر في المصالح مطرد مطلقاً في كليات الشريعة وجزئياتها. ج 54/2

الشريعة الإسلامية عامة لا تختص بجهة دون أخرى، أو دولة دون دولة. وإنما جاءت للناس كافة من عرب، وعجم، شرقيين وغربيين على اختلاف مشاربهم، وتباين عاداتهم، وتقاليدهم وتاريخهم، فهي شريعة كل امرأة وشريعة كل قبيلة وشريعة كل جماعة.

ولم تأت لوقت دون وقت، أو لعصر دون عصر، وإنما هي شريعة كل وقت، وشريعة الزمن كله حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

ولم يقتصر خطابها على محل دون محل، ولا بمحل وفاق دون محل خلاف، وبما أن تكاليف هذه الشريعة لها مقاصد وأهداف، استلزم أن تكون هذه المقاصد عامة ومطلقة، غير مقيدة بمحل دون محل، أو قصرها على باب دون باب أو بمحل وفاق دون محل خلاف.

(5) الموافقات : 2 / 54.

والدليل على ذلك :

1. إذا ثبت أن الشريعة عامة ومطلقة، استلزم أن تكون مقاصدها عامة ومطلقة، ولو اقتصت لم تكن موضوعة للمصالح على الإطلاق. إلا أن البرهان والدليل قام على ذلك، فثبت أن المصالح فيها غير مختصة، ولعل الدافع لتقرير الأمام الشاطبي لهذه القاعدة هو الرد على القرافي وشيخه ابن عبد السلام، وبيان ما هو الواقع فيما ادعياه فيما يلي :

فالقرافي قال بأن المصالح تستمر على القول بأن المصيب في مسائل الاجتهاد واحد باعتبار الرجحان، أما المفتي المرجوح فيتعين أن يكون مخطئاً، فتتناقض قاعدة المصالح مع القول بالقياس وأن الشرائع تابعة للمصالح. حيث قال : «لنا أن الله تعالى شرع لتحصيل المصالح الخالصة أو الراجعة أو درء الماسد الخالصة أو الراجعة ويستحيل وجودها في النقيض فيتحد الحكم» (6).

ونقل عن شيخ ابن عبد السلام في الجواب : أنه يتعين على هؤلاء أن يقولوا أن هذه القاعدة لا تكون إلا في الأحكام الجماعية، أما في مواطن الخلاف فلم يكن الصادر عن الله تعالى أن الحكم تابع للراجع في نفس الأمر، بل فيما في الظنون فقط كان راجحاً في نفس الأمر أو مرجوحاً، وسلم أن قاعدة التصويب تأبى قاعدة مراعاة المصالح لتعيين الراجع، وكان يقول يتعين على القائل بالتصويب أن يصرف الخطأ في حديث الحاكم إلى الأسباب، للاتفاق على أن الخطأ يقع فيها، وحمل كلام الشارع على المتفق عليه أولى (7).

فانبرى الشاطبي ليرد عليهما (8)، فقعد هذه القاعدة، حيث بين أن التناقض يحصل إذا عد الراجع مرجوحاً من نظر واحد، أما وأنه حاصل من نظرين ظن كل واحد منهما بحسب ما تراءى له من كون العلة موجودة في المحل وفي ظنه لا في محل نفسه.

فالمخطئة حكمت بناء على أن ذلك الحكم هو ما في نفس الأمر عنده وفي ظنه. والمصوبة : حكمت بناء على أن ذلك الحكم هو ما في نفس الأمر

(6) تنقيح الفصول للقرافي : 439.

(7) الموافقات : 2/ 55 - 56.

(8) انظر الموافقات : 2/ 56 وما بعدها.

عنده وفي ظنه وكلاهما بأن في نظره ظن علة الحكم، مما يوضح بجلاء أن هذا التناقض ليس على ما هو في نفسه، مما ينتفي معه التناقض. وتطرد قاعدة : أن الأحكام مبنية على المصالح عند المصوبة والمخطئة معا.

الجزئيات مقصودة معتبرة في إقامة الكلي أن لا يتخلف الكلي فتتخلف مصلحته المقصودة بالتشريع. ج 61/2

يقرر أبو اسحاق في هذه القاعدة، الالتفات إلى الجزئيات والمحافظة عليها، لأن في الحفاظ عليها حفاظا على الكليات، فقد يعتقد معتقد أن الكليات الثلاث لهما لها من أهمية واعتبار في الشرع، فيتطرق إلى ذهنه الإهمال وعدم الاعتبار للجزئيات، فجاء بهذه القاعدة لتبرز أهمية الجزئي والدور الذي يلعبه بالنسبة للكلي، ومن ثم وجب الحفاظ عليه : «لأنه إذا ثبتت قاعدة كلية في الضروريات أو الحاجيات أو التحسينيات فلا يرفعها آحاد الجزئيات، فكذا إذا ثبت في الشريعة قاعدة كلية في هذه الثلاث أو في أحدها فلا بد من المحافظة عليها بالنسبة إلى ما يقوم به الكلي وذلك الجزئيات» (9).

واستدل على هذه القاعدة بما يلي :

1. ترتب العتب واللوم على الترك في الجملة من غير عذر مقبول، كترك الصلاة، أو الصوم، أو الجماعة، أو الزكاة، أو الجمعة، ومعلوم أن الصلاة والزكاة والصوم جزئيات للقاعدة الكلية الضرورية وهي الدين وما أشبه ذلك.

2. وإذا تأملنا التكاليف من هذا الباب لأنها دائرة على القواعد الثلاثة والأمر والنهي جاء فيها حتما، وترتب الوعيد على فعل المنهي أو ترك المأمور به، إلا أن يكون في مواضع الأعذار، وعلى هذا الحال تبين أن الجزئيات داخله مدخل الكليات في الطلب والمحافظة عليها.

3. أن الأمر بالكلي لا يحصل إلا بحصول الجزئيات فقصد الشارع متوجه إلى الجزئيات وليس بعضها أولى من البعض، ولذا وجب القصد إلى الجميع، وهو المطلوب.

(9) (الموافقات : 61/2)

بالإضافة إلى أن إهمال القصد في الجزئيات يعود إلى إهمال القصد في الكلّي، وبالتالي لا يجري كلياً بالقصد، و«المقصود بالكلّي هنا أن يجري أمور الخلق على ترتيب ونظام واحد لا تفاوت فيه ولا اختلاف» (10).

وحتى تطرد لامام أبي إسحاق هذه القاعدة يثير اعتراضاً كالتالي : «فإن قيل هذا يعارض القاعدة المتقدمة، أن الكلّيات لا يقدر فيها تخلف آحاد الجزئيات» ليجيب عليه بقوله : ما نحن فيه معتبر من حيث سلامته من المعارض، وأما ما تقدم معتبر من حيث ورود العارض على الكلّي، فأخرجه من هذا الكلّي وأدخله في كلي آخر، أو يكون عارضه اعتبار جزئي آخر لهذا الكلّي ورجح عليه، وتختلف الجزئي هنالك حفاظ على الجزئي في كلية من جهة أخرى، ومثاله إهمال الجزئي من قاعدة حفظ الأنفس لاعتبار جزئي آخر في كليّه أيضاً وهو النفس المجني عليها، فصار عين اعتبار الجزئي في كليّه هو عين إهمال الجزئي في مقابل المحافظة على كليّه.

وعليه فتختلف آحاد الجزئيات عن كليّه لغير عارض لا يصبح شرعاً، لأنه قاذح فيها أما تخلفه لعارض فذلك يكون راجعاً إلى المحافظة على ذلك الكلّي من جهة أخرى، أو على كلي آخر، كقتل المرتد لم يحافظ على هذا الجزئي من كلي حفظ النفس، رعاية لكلّي آخر أقوى منه في الرعاية، وهو حفظ الدين.

الطاعة أو المعصية تعظم بحسب عظم المصلحة أو المفسدة الناشئة عنها. ج 298/2 - 299

مفهوم هذه القاعدة أنه بقدر ما تعظم المصلحة أو المفسدة بقدر ما تعظم الطاعة أو المعصية الناشئة عنها، لأن أعظم المصالح ما تعلق بالأمور الضرورية الخمسة المعتبرة في كل ملة، وإن أعظم المفسد ما أخل بهذه الضرورات الخمس.

وقد استدلل الشاطبي على هذا بكون الوعيد مرتبطاً بالاخلال بها : كما في الكفر، وقتل النفس، وما يرجع إليه، والزنى، والسرقه، وشرب الخمر، وما يرجع إلى ذلك مما وضع له حد أو وعيد.

(10) الموافقات : 2 / 62.

أما ما كان راجعا إلى حاجي أو تكميلي، فإنه لم يوضع له حد أو وعيد في نفسه، وإن كان راجعا إلى أمر ضروري، وهذا ثابت بالاستقراء.

ثم بقول : «ليست الكبيرة في نفسها مع كل ما يعد كبيرة على وزان واحد ولا كل ركن مع ما يعد ركنًا على وزان واحد أيضا، كما أن الجزئيات في الطاعة والمخالفة ليست على وزان واحد، بل لكل منهما مرتبة تليق به (11)، لأن المصالح والمفاسد قسمان :

1. ما به صلاح العالم أو فساد، كإحياء النفس في المصالح، وقتلها في المفاسد، وهذا على مراتب.

ففي رتبة ضروري الدين مراتب، فأعلاه إيمان بالله، بدليل قوله ﷺ، حين سئل عن أفضل الأعمال ؟ فقال : إيمان بالله، قيل ثم أي ؟ قال : الجهاد في سبيل الله، قيل ثم أي ؟ قال : حج مبرور» (12).

فجعل الإيمان أفضل الأعمال لجلبه لأحسن المصالح، ودرته لاقبح المفاسد فمصالحه اجراء أحكام الاسلام في الدنيا، وصيانة النفوس، والأموال، والأطفال، وفي الآخرة الفوز بالخلود في الجنة، ورضاء الرحمن. وجعل بعد الإيمان الجهاد لأنه به يعز الدين ويمحق الكافرين، وفي الآخرة الأجر العظيم...

وجعل الحج في الرتبة الثالثة، لدنو مصالحه عن مصالح الجهاد فمصالحه الجزاء بالجنة، ودرؤه للمفاسد الذي هو مغفرة الذنوب. وهكذا على سبيل المثال تبين لنا، أن مراتب الضروريات، بل داخل الضروريات نفسها تفاوت، وتفاضل، ومراتب.

أما فيما يخص ضروري الدين مع غيره من الضروريات. فالدين أعظم المصالح، ولذلك يهمل في جانبه النفس، والعقل، والنسل، والمال. والنفس يهمل في جانبها العقل والنسل والمال، وهكذا سائرهما.

2. ما به كمال ذلك الصلاح أو ذلك الفساد، وهو على مراتب أيضا فمثلا

(11) الموافقات : 2 / 300.

(12) أي العمل أفضل... «أخرجه البخاري في كتاب الإيمان والجهاد والتوحيد، ومسلم في كتاب الإيمان والنسائي في كتاب الصيام، والدرامي في كتاب الصلاة وفضائل القرآن، وأحمد بن حنبل.

مفسدة بيع الجنين في البطن كبيع الغائب على الصفة وهو ممكن الرؤية من غير مشقة.

إلا أن البعض قال : بأن المشقة هي مناط الأجر في تطبيق الأحكام (13) بأدلة منها، قوله ﷺ لعائشة : «أجرك على قدر نصبك» (14) مما ينتهض اعتراضا على القاعدة.

إلا أنني أرى أن الحديث يمكن فهمه على أن الأجر يحصل بمقدار حرص واهتمام ومشقة الملكف في إيقاع مقاصد الشرع.

أما الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي فقد حرر محل النزاع بتقسيمه إلى قسمين ما هو متفق عليه، وما هو مختلف فيه (15).

والإمام الشاطبي نفسه يسعفنا بقوله التالي : «وهو أن المشقة ليس للمكلف أن يقصدها في التكليف نظرا إلى عظم أجرها، وله أن يقصد العمل الذي يعظم أجره لعظم مشقته من حيث هو عمل.

أما هذا الثاني فلأنه شأن التكليف في العمل كله، لأنه إنما يقصد نفس العمل المترتب عليه الأجر، وذلك هو قصد الشارع بوضع التكليف به، وما جاء على موافقة قصد الشارع هو المطلوب (16).

كل من كلف بمصالح نفسه فليس على غيره القيام بمصالحه مع الاختيار. ج 2/364

في إطار المصالح الدنيوية يقرر أبو إسحاق هذه القاعدة، اعتمادا على التكليف، والتقابل. حيث قرر أن الملكف الذي عين وكلف بمصالح نفسه الدنيوية، فليس على غيره القيام بمصالحه مع الاختيار، بدليل قوله تعالى : ﴿وَأَنْ لِّسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (17) وقوله أيضا : ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (18) وقوله :

(13) ضوابط المصلحة للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي : 102.

(14) «ولكنها قدر [نفقتك] أو نصبك» أخرجه البخاري في كتاب العمرة، وسلم في كتاب الحج، وأحمد بن حنبل.

(15) ضوابط المصلحة للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي : 102.

(16) الموافقات : 2/128.

(17) النجم : 39.

(18) الأنعام : 164.

﴿وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء ولو كان ذا قربى﴾ (19) وقوله :
﴿ومن تزكى فإنما يتزكى لنفسه﴾ (20) وغيرها من الآيات الدالة على أن هذه
المسائل ومثلها لا يقوم فيها أحد عن أحد، وذلك :

«1. لأنه مهما كلف بها، وتعينت عليه، يكون في مقابل هذا أنها سقطت
على غيره مادام قد تعينت عليه.

2. لو كان الغير مكلفا بها أيضا، لكانت متعينة على هذا المكلف، وذلك
لأنه المقصود حصول المصلحة، أودرء المفسدة، وقد قام به الغير بحكم التكليف،
والتعيين، فلزم ألا يكون هو مكلفا بها، ومع العلم أنا فرضناه مكلفا بها على
التعيين، وهذا خلف لا يصلح.

3. وتكليف الغير بها إما على التعيين، وإما على الكفاية وعلى كل تقدير
فغير صحيح.

— فاما كونه على التعيين.

— واما على الكفاية، فالفرض أنه على المكلف عينا لا كفاية، فيلزم أن
يكون واجبا عليه عينا، غير واجب عليه عينا في حالة واحدة، وهو محال» (21).

المبحث الثالث : قواعد في تعليل الأحكام الشرعية

الأصل في العبادات التعبد، وفي العادات التعقل. ج 300/2

في هذه القاعدة يبين الأمام أبو اسحاق الشاطبي المجال الذي يمكن أن
يبحث فيه عن المعاني والعلل، وبالتالي استخدام القياس، فقرر أن ذلك محله
العادات، وهو الأصل فيها.

أما العبادات فالأصل فيها التعبد، وعدم التعليل، لأن الشارع الحكيم لم
يضعها على محض عقولنا : وقد دلل الشاطبي — على هذا بأمر، منها : (22).

(19) فاطر : 18.

(20) فاطر : 18.

(21) الموافقات : 365.364/2.

(22) الموافقات : 300/2 وما بعدها.

1. الاستقراء : بدليل أن الشارع فرض الغسل من المني وابطل الصوم بإنزاله عمدا وهو طاهر دون البول والمذي وهو نجس، فطهارة الحدث تتعدى محل موجبها بخلاف طهارة البدن والثوب والمكان من الاخبثات فإنها لا تتعدى.

وأوجب الشارع قضاء الصوم على الحائض والنفساء دون الصلاة، وسائر أركان العبادات المفروضة من أركان الاسلام، أي أن الموجبات متحدة مع اختلاف الموجبات، والدعاء يطلب في السجود لا في الركوع، والنوافل تطلب في أوقات، وتمنع في أوقات أخرى، وجمع — الشارع — بين الماء والتميم في التطهير مع أن التيمم ليس فيه نظافة حسية (23). وهكذا سائر العبادات كالصوم والحج وغيرهما، على اعتبار أن الحكمة العامة الانقياد لأوامر الله تعالى، والحصول على مرضاته، وهذا لا يتأتى معه علل خاصة يفهم منها حكم خاص، ولو كان أمر على هذه الشاكلة لما حد لنا أمر مخصوص، ولما حصل لوم من خالف هذه الأوامر. فتبين أن ما حد هو المقصود الشرعي الأول للتعبد به، وأن غيره غير مقصودة شرعا.

2. إن عدم وضع الشارع الأدلة على التوسع في العبادات كما هو الشأن في العادات يفيد التقيد بالعبادات، دون الالتفات إلى معانيها فضلا على أن المناسب في العبادات عده الأصوليون وغيرهم مما لا نظير له، ومثاله رخصة المسافر وإفطاره وقصر الصلاة، والجمع بين الصلاتين، وما أشبه ذلك، دون المقيم المجهود مما يوضح أن علل العبادات غير مفهومة الخصوص.

3. انطلاقا من قوله تعالى : ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ (24) وقوله : ﴿رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾ (25).

يرى الامام — الشاطبي — أن الشريعة هي التي بينت ما يجب التعبد به، ورفعت تكليف ما لا يطاق مبينا أن أزمنة الفترات لم يهتد العقلاء فيها إلى وجوه التعبادات، واهتداهم لوجوه معاني العادات، ومن ثم كان الواقف مع مجرد الاتباع فيه أولى بالصواب، وأجرى على طريقة السلف الصالح، وهو رأي مالك رحمه الله.

(23) هذه الأمور ومثلها جعلها ابن قيم الجوزية معللة، انظر القياس في الشرع الاسلامي ابن تيمية، ابن قيم الجوزية من 67 إلى 191.

(24) الاسراء، الآية : 15.

(25) النساء، الآية : 165.

— حيث لم يلتفت في تحقيق رفع الاحداث إلا مع وجود النية والماء المطلق، وإن حصلت النظافة (26).

— وامتنع من إقامة غير التكبير مقامة والتسليم كذلك (27) كما أن غير الفاتحة لا يقوم مقامها في الصلاة عند الشافعية لاحتمال التعبد بالإعجاز اللفظي والمعنوي، وعند أبي حنيفة يقوم مقامها تعويلاً على المعنى (28).

— واقتصر — الامام مالك — على مجرد العدد في الكفارات.

— ومنع من إخراج القيم في الزكاة (29).

كما أن الصلاة معللة بنصوص : قال تعالى : ﴿وأقم الصلاة لذكري﴾ (30). وقوله : ﴿إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾ (31).

والإمام الشاطبي نفسه يقر بهذا حيث يقول : «إن أصل مشروعيتها — الصلاة — الخضوع لله سبحانه باخلاص التوجه إليه، والانتصاب على قدم الذلة، والصغار بين يديه، وتذكير النفس بالذكر له... ثم إن لها مقاصد تابعة كالنهي عن الفحشاء والمنكر، والاستراحة إليها من أنكد الدنيا في الخبر «ارحنا بها يا بلال» (32)... وطلب الرزق بها... وانجاح الحاجات... وطلب الفوز بالجنة والنجاة من النار... وكون المصلي في خفارة الله.... ونيل أشرف المنازل...» (33).

(26) انظر الكافي في فقه المدينة المالكي لابن عبد البر، ص : 19 - 20.

(27) انظر الكافي في فقه المدينة المالكي لابن عبد البر، ص : 39، بالنسبة للدخول في الصلاة.

(28) انظر تخریج الفروع على الأصول للزنجاني : 44.

(29) مسألة إخراج القيم في الزكاة اختلف فيها فقهاء المذهب، فوافق بعضهم الامام فيما ذهب إليه، وخالفه البعض الآخر، قال ابن رشد الجدل : «وجه تفرقة ابن القاسم بين أن يخرج عن العين حبا، أو عن الحب عينا، هو أن العين

أعم نفعا لأنه يقدر أن يشتري به ما شاء من جميع الأشياء، والحب قد يتعذر عليه أن يشتري به شيئا آخر حتى يبيعه بعين فيعني من ذلك ولعله يبخس فيه، وقال ابن حبيب إنه لا يجزيه في الوجهين - جميعا - إلا أن يجب عليه

عين فيخرج حبا - إرادة الرفق بالمساكين عند حاجة الناس إلى الطعام - إذا كان عزيزا غير موجود.

وقال ابن أبي حازم، وأبي دينار، وابن وهب، واصبغ : لأحب له أن يفعل ذلك أبدا، فإن فعل وكان فيه وفاء لما كان

وجب - أي ذلك كان - اجزأه، وهذا القول اظهر الاقوال» البيان والتحصيل لابن رشد الجدل : 2 / 512.

(30) سورة طه، الآية : 14.

(31) سورة العنكبوت، الآية : 45.

(32) أخرجه أحمد بن حنبل.

(33) الموافقات : 2 / 339 - 340.

وفي الصيام قال تعالى : ﴿كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾ (34) ويعلل الامام الشاطبي الصيام «بسد مسالك الشيطان والدخول من باب الريان، والاستعانة على التحصين في العزبة...» (35).

وفي الزكاة قال تعالى : ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها﴾ (36). وفي الحديث : «تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» (37). وفي الحج قال تعالى : ﴿واذن في الناس بالحج ... ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله أيام معلومات﴾ (38).

ونفس الشيء بالنسبة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد، قال تعالى : ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله، فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين﴾ (39).

والشاطبي نفسه لا ينكر تعليل العبادات جملة، وإن كان يرى أن التفاصيل الأصل فيها عدم التعليل، حيث قال : «وقد علم أن العبادات وضعت لمصالح العباد في الدنيا أو في الآخرة على الجملة، وإن لم يعلم ذلك على التفصيل» (40).

ويقول الزنجاني في إطار هذه القاعدة عن الامام الشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهما «إنه رأى التعبد في الأحكام هو الأصل غلب احتمال التعبد وبني مسأله في الفروع عليه. وأبو حنيفة رضي الله عنه حيث رأى التعليل هو الأصل بنى مسأله في الفروع عليه» (41).

ويقول العز بن عبد السلام : «المشروعات ضربان : أحدهما : ما ظهر لنا أنه جالب لمصلحة أو داريء لمفسدة، أو جالب داريء لمصلحة، ويعبر عنه بأنه معقول المعنى.

(34) سورة البقرة الآية : 183.

(35) الموافقات : 2 / 400.

(36) التوبة، الآية : 103.

(37) أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة والدرامي، كل منهما في كتاب الزكاة وأخرجه البخاري أيضا في كتاب المغازي، وأخرجه أحمد بن حنبل.

(38) سورة الحج، الآية : 28.27.

(39) البقرة الآية : 193.

(40) الموافقات : 1 / 201.

(41) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني : 41.

الضرب الثاني : ما لم يظهر لنا جلبه لمصلحة أو درؤه لمفسدة ويعبر عنه بالتعبد، وفي التعبد من الطوعية والاذعان مما لم تعرف حكمته ولا تعرف علته ما ليس مما ظهرت علته وفهمت حكمته، فإن ملابسه قد يفعله لأجل تحصيل حكمته، وفائدته، والمتعبد لا يفعل ما تعبد به إلا إجلالا للرب وانقيادا إلى طاعته ويجوز أن تجرد التعبدات عن جلب المصالح ودرء المفسدات، ثم يقع الثواب عليها بناء على الطاعة والاذعان من غير جلب مصلحة غير مصلحة الثواب، ودرء مفسدة غير مفسدة العصيان، فيحصل من هذا أن الثواب قد يكون على مجرد الطوعية من غير أن تحصل تلك الطوعية جلب مصلحة أو درء مفسدة، سوى مصلحة أجر الطوعية» (42).

ويتفرع عن العمل بهذه القاعدة، أو عدم العمل بها مسائل، اذكر البعض مما ذكره الزنجاني :

— إن الماء يتعين لازالة النجاسة عند العاملين بهذه القاعدة كمالك والشافعي ولا يلحقه غيره به تغليبا للتعبد، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه — والذي يرى أن التعليل هو الأصل — يلحق به كل مائع طاهر مزيل للعين والأثر تغليبا للتعليل.

— ومنها، إن الماء المتغير بالطهارات كالزعفران والاشنان، إذا تفاحش تغيره لم يجز التوضؤ به (عند الشافعي)، بناء على الأصل المذكور فإنه تعبد استعمال الماء بالاتفاق، والميع اسم الماء، وهذا يندرج تحت اسم المطلق.

ومنها أن جلد الكلب لا يطهر بالدباغ (عند الشافعي رضي الله عنه) تغليبا للتعبد بترجيح الاجتناب على الاقتراب. وعند الحنفية يطهر تشوفا إلى التعليل.

ومنها أن ذكاة ما لا يؤكل لحمه لا تفيد طهارة الجلد عند الذين أخذوا بهذه القاعدة مراعاة للتعبد، كما في ذكاة المجوس، ونجاسة اللحم من هذا الذبيح.

وعندهم — الحنفية — يطهر تشوفا إلى تعليل الطهارة بسفح الدم والرطوبات المتعفنة.

(42) قواعد الأحكام في مصالح الأناس : للز بن عبد السلام : 1 / 22.

ومنها، أن تخليل الخمر حرام، والخل الحاصل منه نجس عند الآخذين بهذه القاعدة تغليظاً للأمر فيها.

وعندهم — الحنفية — جائز، والخل الحاصل منه طاهر تعليلاً بزوال علة النجاسة كما في الدباغ» (43).

كل ما ثبت فيه اعتبار التعبد فلا تفريع فيه، وكل ما ثبت فيه اعتبار المعاني دون التعبد، فلا بد فيه من اعتبار التعبد. ج 310/2

ينفي الامام الشاطبي استخدام القياس في الأمور التي ثبت فيها اعتبار التعبد، لأن هاته الأمور لا مجال فيها لادراك العقل، وما لا يدرك بالعقل لا تدرك علة، وما لا تدرك علة لا يجوز فيه القياس، كالركوع والسجود في الصلاة.

وبعد هذا ينتقل — أبو اسحاق — إلى تقرير قاعدة، قد يتوهم القارئ في أول لحظة، أن هناك تعارضاً، في قوله : «كل ما ثبت فيه اعتبار المعاني دون التعبد، فلا بد فيه من اعتبار التعبد» (44)، لأنه هنا، ليس المراد بالتعبد بالمعنى الخاص الذي يجب ألا يدخله القياس والتفريع، بل المراد به أن يكون لله فيه حق، وإذا قصده المكلف بالفعل أثيب، وتكون مخالفته قبيحة يستحق العقاب عليها، وينضم إليه معنى آخر وهو أنه لابد لنا في كل مصلحة عرفناها من وقفة عندها : هل تعينت هذه العلة للمصلحة بحيث لا يكون للحكم علة ومصلحة إلا هذه ؟ فهذا التوقف نوع من التعبد : بمعنى عدم معقولية المعنى تعقلاً كاملاً، فالتعبد هنا بمعنى عام لا ينافي القياس والتفريع إذا وجدت شروطه (45).

وقد استدل عن هذه القاعدة بعدة أمور :

1. أن معنى الاقتضاء أو التخيير لازم للمكلف من حيث هو مكلف، عرف المعنى الذي لأجله شرع الحكم أو لم يعرفه، وما عليه إلا الامتثال والانقياد، بخلاف اعتبار المصالح فإنه غير لازم، فإنه عبد مكلف، فإذا أمره سيده لزمه امتثال أمره باتفاق العقلاء.

(43) انظر تخریج الفروع على الأصول للزنجاني من 41 إلى 46.

(44) الموافقات : 310/2.

(45) نفس المصدر : 310/2 تعليق الشيخ دراز.

بخلاف المصلحة فإن اعتبارها غير لازم له من حيث هو عبد مكلف على رأي المحققين، وإذا كان كذلك فالتعبد لازم لاختيرة فيه، واعتبار المصلحة فيه الخيرة، وما فيه الخيرة يصح تخلفه عقلا، وإذا وقع الأمر والنهي شرعا لم يصح تخلفهما عقلا، فإنه محال، فالتعبد بالاقتضاء أوالتخير لازم باطلاق — أي سواء فيما ثبت فيه اعتبار التعبد وما ثبت فيه اعتبار المعاني — واعتبار المصالح غير لازم باطلاق — لا فيما ثبت فيه اعتبار التعبد، وهو ظاهر، ولا فيما ثبت فيه اعتبار المعاني — خلافا لمن ألزم اللطف والأصلح.

وأیضا فإنه لازم على رأي من ألزم الأصلح، وقال بالحسن والقبح العقليين، فإن السيد إذا أمر عبده لأجل مصلحة هي علة لأمر بالعقل، يلزم الامتثال من حيث مجرد الأمر، لأن مخالفته قبيحة، ومن جهة اعتبار المصلحة أيضا، فإن تحصيلها واجب عقلا بالفرض، فالأمران على مذهبه لازم، ولا يقول أحد منهم أن مخالفة العبد أمر سيده مع قطع النظر عن المصلحة غير قبيح، بل هو قبيح على رأيهم وهو معنى لزوم التعبد.

2. إنا إذا فهمنا بالاقتضاء أو التخير حكمة مستقلة في شرع الحكم، فلا يلزم من ذلك أن لا يكون ثم حكمة أخرى ومصلحة ثانية وثالثة وأكثر من ذلك... وهذا لا ينافي جواز التعبد، لأن القياس قد صح كونه دليلا شرعيا، ولا يكون شرعيا إلا على وجه نقدر على الوفاء به عادة، وذلك إذا ظهر لنا علة تصلح للإستقلال بشرعية الحكم، ولم نكلف أن ننفي ما عداها، فإن الأصوليين مما يجوزون كون العلة خلاف ما ظهر لهم، أو كون ذلك الظاهر جزء علة لا علة كاملة، لكن غلبة الظن بأن ما ظهر مستقل بالعلية، أو صالح لكونه علة، كان في تعدي الحكم به، وأيضا فقد أجاز الجمهور تعليل الحكم الواحد بأكثر من علة، وكل منهما مستقل، وجميعها معلوم، فتعلل بإحداها مع الاعراض عن الأخرى، وبالعكس، ولا يمنع ذلك القياس وإن أمكن أن تكون الأخرى في الفرع أو لا تكون فيه وإذا لم يمنع ذلك فيما ظهر، فأولى أن لا يمنع فيما لم يظهر، فإذا ثبت هذا لم يبق للسؤال مورد، فالظاهر هو المبني عليه حتى يتبين خلافه، ولا علينا.

3. إن المصالح في التكليف ظهر لنا من الشارح أنها على ضريين :

1. ما يمكن الوصول إلى معرفته بمسالكه المعروفة، كالاجماع، والنص،

والإشارة، والسبر (46)، والمناسبة (47)، وغيرها. وهذا القسم هو الظاهر الذي نعلل به، ونقول إن شرعية الأحكام لأجله.

2. ما لا يمكن الوصول إلى معرفته بتلك المسالك المعهودة، ولا يطلع عليه إلا بالوحي، كالأحكام التي أخبر الشارع فيها أنها أسباب الخصب والسعة وقيام أبهة الاسلام، وكذلك التي أخبر في مخالفتها أنها أسباب العقوبات وتسليط العدو، وقذف الرعب، والقحط، وسائر أنواع العذاب الدنيوي والأخروي.

فمثلا ورد ﴿استغفروا ربكم إنه كان غفارا، يرسل السماء عليكم مدرارا، ويمددكم بأموال وبنين﴾ (48). هل يجعل الاستغفار علة أيضا في قوة الإبدان وسعة العلم وغير ذلك، فيقاس على الامداد بالأموال والبنين.

إذا كان معلوما من الشريعة في مواطن كثيرة أن ثم مصالح آخر غير ما يدركه المكلف، لا يقدر على استنباطها، ولا على التعدية بها في محل آخر، إذ لا يعرف كون المحل الآخر وهو الفرع وجدت فيه تلك العلة البتة، لم يكن إلى اعتبارها في القياس سبيل، فبقيت موقوفة على التعبد المحض، لأنه لم يظهر للأصل المعلل بها شبيه إلا ما دخل تحت الإطلاق أو العموم المعلل، وإذ ذاك يكون أخذ الحكم المعلل بها متعبدا به، ومعنى التعبد به الوقوف عند ما حد الشارع فيه من غير زيادة ولا نقصان.

4. إن السائل إذا قال للحاكم: لم لا تحكم بين الناس وأنت غضبان؟ فأجاب بأني نهيت عن ذلك، كان مصيبا، كما أنه إذا قال لأن الغضب يشوش عقلي وهو مظنة عدم الثبوت في الحكم، كان مصيبا أيضا.

والأول جواب التعبد المحض، والثاني جواب الالتفات إلى المعنى، وإذا جاز اجتماعهما وعدم تنافيهما جاز القصد إلى التعبد، وإذا جاز القصد إلى التعبد دل على أن هنالك تعبدا. وإلا لم يصح توجه القصد إلى ما لا يصح القصد له من

(46) السبر هو اختيار الوصف في صلاحته وعدمها للتعليل به : (مباحث العلة في القياس عند الأصوليين : عبد الحكيم عبد الرحمن السعدي، المفتي العراقي : 444).

(47) مما عرفت به المناسبة : «الوصف الظاهر المنضبط الذي يحصل عقلا من ترتب الحكم عليه ما يصلح أن يكون مقصودا من حصول مصلحة أو دفع مفسدة» ويتميز هذا التعريف بضبط وتحديد المعرفة. وبعده عن الأمور العقلية.

انظر : نفس المصدر السابق، ص : 398 - 399.

(48) سورة نوح، الآية : 10 - 11 - 12.

معدوم أو ممكن أن يوجد أو لا يوجد، فلما صح القصد مطلقا صح المقصود له مطلقا، وذلك جهة التعبد وهو المطلوب.

5. إن كون المصلحة مصلحة تقصد بالحكم، والمفسدة كذلك، مما يختص بالشارع، لا مجال للعقل فيه بناء على قاعدة نفي التحسين والتقييح... فإذا كون المصلحة مصلحة هو من قبيل الشارع بحيث يصدق العقل وتطمئن إليه النفس، فالمصالح من حيث هي مصالح قد آل النظر فيها إلى أنها تعبديات، وما انبنى على التعبدى لا يكون إلا تعبديا.

ومن ثم يقول العلماء أن من التكاليف «ما هو حق لله خاصة» وهو راجع إلى التعبد.

وما هو حق للعبد : ويقولون في هذا الثاني أن فيه حقا لله، كما في قاتل العمد إذا عُفي عنه ضرب مائة وسجن عاما.... وما أشبه ذلك من المسائل الدالة على اعتبار التعبد وأن عقل المعنى الذي لأجله شرع الحكم، فقد صار إذا كل تكليف حقا لله، فإن ما هو لله فهو لله، وما كان للعبد فراجع لله. من جهة حق الله فيه، ومن جهة كون حق العبد من حقوق الله، إذ كان لله أن لا يجعل للعبد حقا أصلا.

ومن هذا الموضع يقول كثير من العلماء إن «النهي يقتضي الفساد باطلاق» علمت مفسدة النهي أم لا.

6. إن النية شرط في كون العمل عبادة، والنية المرادة هنا نية الامتثال لأمر الله ونهيه وإذا كان هذا جاريا في كل فعل وترك، ثبت أن في الأعمال المكلف بها طلبا تعبديا على الجملة (49). ومما ينبني على هذه القاعدة (50).

إن كل حكم شرعي ليس بخال عن حق الله تعالى، كما أن كل حكم شرعي ففيه حق للعباد إما عاجلا وإما آجلا.

فأما الأول : فحق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا، وعبادته امتثال أوامره واجتناب نواهيه باطلاق، فإن جاء ما ظاهره إنه حق للعبد مجردا فليس

(49) الموافقات : 2 / 310 إلى 317.

(50) انظر نفس المصدر من ص 317 إلى 320.

كذلك باطلاق، بل جاء على تغليب حق العبد في الأحكام الدنيوية.

كما أن كل حكم شرعي ففيه حق للعباد إما عاجلا وإما آجلا : بناء على أن الشريعة إنما وضعت لمصالح العباد.

حق العبد : ما كان راجعا إلى مصلحة في الدنيا، فإن كان من المصالح الأخروية فهو من جملة ما يطلق عليه أنه حق لله. ومعنى التعبد عندهم أنه ما لا يعقل معناه على الخصوص، وأصل العبادات راجعة إلى حق الله، وأصل العادات راجعة إلى حقوق العباد.

ومن هنا تتبين الفائدة الثانية : وهي : أن الأفعال بالنسبة إلى حق الله أو حق الآدمي ثلاثة أقسام :

1. ما هو حق لله خالصا، كالعبادات، وأصله التعبد، فإذا طابق الفعل الأمر صح، وإلا فلا.

2. ما هو مشتمل على حق الله وحق العبد، والمغلب فيه حق الله، وحكمه راجع إلى الأول.

3. ما اشترك فيه الحقان وحق العبد هو المغلب، وأصله معقولية المعنى، فإذا طابق مقتضى الأمر والنهي فلا إشكال في الصحة لحصول مصلحة العبد بذلك عاجلا أو آجلا حسبما يتهيأ له.

— وإن وقعت المخالفة فهنا نظر : أصله المحافظة على تحصيل مصلحة العبد.

فإذا أن يحصل مع ذلك حق العبد ولو بعد الوقوع، على حد ما كان يحصل عند المطابقة أو أبلغ أو لا.

فإن فرض غير حاصل فالعمل باطل، لأن مقصودا لشارع لم يحصل. وإن حصل — ولا يكون حصوله إلا مسببا عن سبب آخر غير السبب المخالف — صح وارتفع مقتضى النهي بالنسبة إلى حق العبد.

— شمول العبادة للدين كله :

لقد سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن قول الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾

اعبدوا ربكم» (51) ما العبادة ؟ وما فروعها ؟ وهل مجموع الدين داخل فيها أم لا ؟ فأجاب وقد بدأها بقوله : «العبادة هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة، فالصلاة والزكاة والصيام والحج، وصدق الحديث وأداء الأمانة وبر الوالدين، وصلة الأرحام، والوفاء بالعهود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد للكفار والمنافقين والإحسان للجار واليتيم والمساكين وابن السبيل، والمملوك من الآدميين، والبهائم، والدعاء، والذكر، والقراءة، وأمثال ذلك من العبادة».

«وكذلك حب الله ورسوله، وخشية الله والانابة إليه وإخلاص الدين له، والصبر لحكمه والشكر لنعمه، والرضا بقضائه، والتوكل عليه، والرجاء، والخوف من عذابه، وأمثال ذلك هي من العبادة لله» (52).

وعلى هذا فالعبادة — كما شرحها ابن تيمية — دائرة واسعة، فهي تشمل أركان الاسلام الخمسة. كما تشمل التعبّد التطوعي من تلاوة ودعاء وذكر، وتسبيح وتهليل وتكبير وتحميد، وتشمل حسن المعاملة، والأخلاق، والفضائل الانسانية، والأخلاق الربانية وغير ذلك مما لم أذكره.

بل إن ابن تيمية رحمه الله يرى : «أن الدين كله داخل في العبادة.... إذ الدين يتضمن معنى الخضوع والذل يقال : دنته فدان، أي أذلتته فذل، ويقال يدين الله ويدين لله، أي يعبد الله ويطيعه ويخضع له فدين الله : عبادته وطاعته والخضوع له والعبادة أصل معناها الذل أيضا» (53).

— العبادة تسع الحياة كلها :

وعن هذه المسألة يقول الدكتور يوسف القرضاوي : «إن الدين قد جاء يرسم للانسان منهج حياته، الظاهرة والباطنة، ويحدد سلوكه وعلاقاته، وفقا لما يهدي إليه هذا المنهج الالهي.... إن عبادة الله تسع الحياة كلها، وتنظم أمورها قاطبة : من أدب الأكل والشرب، وقضاء الحاجة، إلى بناء الدولة، وسياسة الحكم،

(51) سورة البقرة الآية : 21.

(52) العبودية : لابن تيمية : 3 - 4.

(53) العبودية لابن تيمية : 5 - 6.

وسياسة المال، وشؤون المال، وشؤون المعاملات والعقوبات وأصول العلاقات الدولية في السلم والحرب» (54).

— شمول العبادة لكيان الانسان كله :

فالمسلم يعبد الله بالحواس، بالفكر، وبالقلب، وباللسان، وبالسمع والبصر، كما يعبد بهيئته، وماله، ونفسه، وهجرة أهله، ووطنه (55).

وعلى هذا يفهم قوله تعالى : ﴿وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون﴾، إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ﴿ (56).

— كما أن هذه القاعدة تخدم قاعدة المقصد الأول من المقاصد الضرورية وهو حفظ الدين الذي يتصدر الضروريات الخمس.

لا نيابة في العبادات : ج 2/227

في هذه القاعدة يميز أبو اسحاق بين المطلوب الشرعي الذي هو من العادات، وبين الذي هو من العبادات، من حيث النيابة فيهما، موضحاً مجال النيابة في العادات الجارية بقوله : «إن حكمة العادات إن اختصت بالمكلف فلا نيابة، وإلا صحت النيابة (57) وعليه فالنيابة في العادات الجارية صحيحة، فيما ليس له اختصاص بالمكلف، فيجوز للانسان أن ينوب منابه في استجلاب المصالح ودرء المفاسد عنه، بالاعانة والوكالة، وغيرهما، لأن الحكمة المطلوبة يصح الاتيان بها من المكلف أو من غيره، كالبيع والشراء والأخذ وما أشبه ذلك، اللهم إلا إذا كانت هذه العادات الجارية مشروعة لحكمة لا تتعدى المكلف عادة أو شرعاً.

ومثال الأول : كالأكل والشرب واللباس، والسكنى، وغير ذلك مما جرت به

العادة.

(54) العبادة في الاسلام : د. يوسف القرضاوي : 51.

(55) للمزيد من التفصيل انظر مدارج السالكين لابن القيم. شرح منازل السائرين إلى مقامات «إياك نعبد وإياك نستعين».

(56) الذاريات : 56 - 57 - 58.

(57) الموافقات : 2/228.

ومثال الثاني : كالتكاح وأحكامه التابعة له من وجوه الاستمتاع التي لا تصح النيابة فيه شرعاً.

فأما ما كان راجعاً إلى المال فقط فإن النيابة فيه تصح باتفاق. وإما إن كانت دائرة بين الأمر المالي وغيره، فهو مجال اجتهد واختلاف كاللحج والكفارات. بالنسبة للحج، فهناك من غلب الجانب التعبدية وهناك من غلب الجانب المالي.

أما الكفارات : فهل وضعت للزجر أو الجبر، فمن قال بالأول منع النيابة فيهما، ومن قال بالثاني، أجازها.

أما التعبدات الشرعية : فيقول الامام الشاطبي : « لا يقوم فيها أحد عن أحد، ولا يغني فيها عن المكلف غيره، وعمل العامل لا يجتزىء به غيره. ولا ينتقل بالقصد إليه، ولا يثبت إن وهب، ولا يحمل إن تحمل، وذلك بحسب النظر الشرعي القطعي نقلاً وتعليلاً » (58) مستدلاً على صحة هذا بما يلي :

1. النصوص الدالة على ذلك : منها قوله تعالى : ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ (59) وقوله : ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ (60) وقوله : ﴿ومن تزكى فإنما يتركى لنفسه﴾ (61) وقوله : ﴿يوم لا تملك نفس لنفس شيئا﴾ (62).

وفي الحديث حين أنذر عليه الصلاة والسلام عشيرته الأقربين : « يا بني فلان إني لا أملك لكم من الله شيئاً » (63) وهذه الآيات القرآنية كلها عمومات لا تحتمل التخصيص والنسخ لأنها محكمات نزلت بمكة احتجاجاً على الكفار لذا وجب اتخاذها عمدة في الكليات الشرعية.

2. المعنى : فمقصود العبادات هو الخضوع لله، والوقوف بين يديه وتطبيق أحكامه ومراقبته، والسعي في مرضاته بذات نفسه والنيابة تنافي هذا

(58) نفس المصدر : 2/ 228.

(59) فاطر الآية : 18.

(60) النجم، الآية : 39.

(61) فاطر الآية : 18.

(62) الانفطار الآية : 19.

(63) أخرجه أحمد بن حنبل.

المقصود، لأن أفراد الخالق بالخضوع والتذلل والوقوف بين يديه، يتنافى، وأن يتصف بالعبودية النائب، فيصبح المنوب بمنزلة النائب، لأن مهمة العبادات أن تغرس في ضمير مؤديها روح التقوى لله تعالى، وإن تمنحه شحنة روحية كلما نسي، وتقوى عزمه، وتقوى إيمانه.

3. إنه لو صحت النيابة في الأعمال البدنية لصحت في الأعمال القلبية كالإيمان وغيره، والرضى، والتوكل والرجاء، وما أشبه ذلك، ولنجم عن ذلك أن أصبحت التكاليف غير عينية، لجواز النيابة، ولصح هذا في المصالح المختصة بالأعيان من العاديات، كالأكل والشرب وغيرهما. وكل هذا باطل.

وقد يعترض على هذه القاعدة بما يمس جانب اطرادها، لذلك فإن الشاطبي لم يغفل عن ذلك بل أجاب عنه بما يلي : (64)

— أما قاعدة الصدقة على الغير فليست من هذا الباب، لأنها من باب التصرفات المالية، وكلامنا في نيابة في عبادة من حيث هي تقرب إلى الله تعالى.

— وأما قاعدة الدعاء فهو من باب الشفاعة للغير.

— «وأما قاعدة النيابة في الأعمال البدنية والمالية فإنها مصالح معقولة المعنى، لا يشترط فيها — من حيث هي كذلك — نية، بل المنوب عنه إن نوى القرية فيما له سبب فيه فله أجر ذلك، فإن العبادة منه صدرت لامن النائب، والنيابة على مجرد التفرقة أمر خارج عن نفس التقرب باخراج المال، والجهاد وإن كان من الأعمال المعدودة في العبادات، فهي في الحقيقة معقولة المعنى، كسائر فروض الكفايات التي هي مصالح للدنيا، لكن لا يحصل لصاحبها الأجر الأخروي إلا إذا قصد وجه الله تعالى وأعلى كلمة الله، فإن قصد الدنيا فذلك حظه مع أن المصلحة الجهادية قائمة، كقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد شعبة منها.

على أن من أهل العلم من كره النيابة في الجهاد بالجعل، لما فيه من تعريض النفس للهلكة في عرض من أعراض الدنيا، ولو فرض هنا قصد التقرب بالعمل لم يصح فيه من تلك الجهة نيابة أصلاً، فهذا الأصل لا اعتراض به أيضاً».

— وأما قاعدة المصائب فمن باب الغرامات، والمعاوضات.
— ومسألة الغرس والزرع من باب المصائب في المال والاحسان به، إن كان بارادة المالك.

— ومسألة العاجز عن الأعمال راجعة إلى الجزاء على الأعمال المختصة بلا نيابة فنية العاجز عن عبادة واجبة المتمثلة في القيام بها لو قدر عليها جعلته كمن عمل، تفضلاً من الله سبحانه.

وأما حديث تعذيب الميت ببكاء الحي، فقد حمّله على عادة العرب في تحريض المريض أهله على البكاء عليه، حين يظن الموت. وأما حديث : من سن سنة حسنة...، وحديث : ابن آدم الأول... وحديث : انقطاع العمل إلا من ثلاث....، ومأشبه ذلك، فقد حمّله الامام الشاطبي على أن الجزاء فيها يعود إلى عمل المأجور أو الموزور.

ثم يتقدم خطوة أخرى نحو هذه الأحاديث من حيث معارضتها كنصوص لهذه القاعدة — لا نيابة في العبادات — حيث أجب بأمور :

1. الأحاديث فيها مضطربة، مما يضعف الاحتجاج بها فأحرى أن تعارض الأصول القطعية.

2. اختلاف الناس في العمل بهذه الأحاديث.
فمنهم من قبل ما صح منها بإطلاق كأحمد بن حنبل. ومنهم من قال ببعضها فأجاز ذلك في الحج، دون الصيام، وهو مذهب الشافعي. ومنهم من منع بإطلاق، كمالك بن أنس. وهذا مما يضعف الأخذ به في النظر.

3. من العلماء من تأول الأحاديث : بكون الأنبياء صلوات الله عليهم أرادوا أن لا يمنعوا أحداً عن فعل الخير.

4. وقال بعض العلماء : يحتمل أن تكون هذه الأحاديث خاصة بمن كان به تسبب في تلك الأعمال.

5. وأما قوله ﷺ : «صام عنه وليه» (65) فمحمول على ما تصح فيه

(65) أخرجه البخاري وأبو داود في كتاب الصوم، ومسلم في كتاب الصيام، وابن ماجه في الكفارات، وأحمد بن حنبل.

النيابة وهو الصدقة، مجازاً، على اعتبار أن القضاء إما أن يكون بمثل المقضي أو بما يقوم مقامه عند تعذره، وقضاء الصيام الاطعام، والحج والنفقة عمن يحج عنه، أو ما أشبه ذلك.

6. هذه الأحاديث لم تبلغ مبلغ التواتر المعنوي أو اللفظي، حتى تعارض أصلاً قطعياً، بناء على قاعدة، الظنيات لا تعارض القطعيات (66).

إلا أن رد الإمام الشاطبي لهذه الأحاديث، وبهذه الكيفية لم يسلم هو من الرد، حيث وقفت على مقال يضم بين طياته رداً، يحسن بي أن أنقله : يقول الدكتور حمد عقله الإبراهيم معجياً : «متى ثبتت صحة الحديث عملوا به، وليس العكس، وهذا الإمام الشافعي وغيره طرح رأيه إزاء الحديث الصحيح.

وأما اضطرابها — الأحاديث — فالاضطراب غير معتبر متى ثبتت صحة الحديث، لأن محله جنس السائل، ونوع العبادة المسؤول عنها، وهذا ربما نشأ عن تعدد الحوادث والسائلين وصنوف العبادة التي سألوا عنها، وليس من شأن هذه الاختلافات الهامشية أن تمس صلب أحاديث ضمنتها كتب الصحاح، أو تقدح في حجيتها (67)».

وحتى تكون النظرة شمولية نوعاً ما، ويمكن على أثرها الترجيح فإنني سأتناول :

- النيابة في الصلاة عن الميت.
- والنيابة في الزكاة عن الميت.
- والنيابة في الصيام عن الميت.
- والنيابة في الحج عن الحي والميت.

1. النيابة في الصلاة :

لقد اتفق الفقهاء على عدم صحة النيابة في الصلاة على الحي، صحيحاً كان أم مريضاً، لأن المقصود بالعبادات الخضوع لله تعالى، والتدلل له ومناجاته

(66) الموافقات : 238/2 إلى 240.

(67) مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، تحت مقال عنوانه : النيابة في العادات للدكتور حمد عقله، ص : 115. السنة الثانية، العدد الرابع.

والامتنال للمطلوب... وهذا يتنافى والنيابة فيه، اما إذا مات المسلم، وذمته مشغولة بصلاة أو صلوات فالمسألة خلافية :

1. ذهب جمهور العلماء من السلف والخلف إلى عدم جواز نيابة أحد عن أحد في قضاء ما على الميت من صلاة فرضا كانت أو نافلة (68).
2. إذا مات وعليه نذر صلاة، أو صلاة كان قد تركها لعذر من نوم أو نسيان فلوليه أن يؤديها عنه، فإن امتنع استؤجر من رأس ماله من يؤدي دين الله مثله، وهو قول ابن حزم (69) وهو رواية عن الحنابلة في الصلاة المنذورة (70).

2. النيابة في الزكاة :

وها يجب التمييز بين النيابة بمعنى التوكيل والنيابة بمعنى اخراجها من مال الزكاة لا بمعنى التوكيل.

فأما بالمعنى الأول : فقد اتفق العلماء على أن الذي وجبت عليه الزكاة، له أن يؤديها بنفسه، كما له أن يوكل غيره في توزيعها على مستحقيها بل إن المالكية اعتبروا هذه النيابة أمرا مستحبا بعدا عن الرياء، وخوفا عليه من أنه إذا تولى تفرقتها بنفسه يقصد حمد الناس وثناءهم عليه.

وقد تجب هذه النيابة إن علم من نفسه ذلك، ولم يكن مجرد خوف، كذلك إذا جهل من يستحق الزكاة، فعليه أن يوكل من يضعها موضعها ويعطيها أهلها (71).

والدليل على جواز التوكيل، هو أن النبي ﷺ بعث عماله وقد وكل إليهم جمع الزكاة فيمن تجب عليهم، وهذا معاذ بن جبل يقول له ﷺ حين أرسله إلى اليمن : «أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» (72). أما بالمعنى الثاني : فالنيابة عن الحي في الزكاة لا تجوز، لأن

(68) الميزان الكبرى : 1 / 141.

(69) انظر المحلى لابن حزم : 27/8 - 28.

(70) كشف القناع : 2 / 336.

(71) الشرح الكبير وحاشيته الدسوقي عليه : 1 / 498.

(72) رواه الشيخان.

الأصل أن الزكاة واجبة في مال الشخص، فيبقى هذا الأصل مستصحبا إلى أن يرد الدليل، والدليل لم يرد.

3. النية في الصيام :

اتفق العلماء على أن النية في الصيام عن الحي لا تصح بحال، لا بالنفس ولا بالمال، أما في حال الموت : فهناك حالتان : الأولى : إما أن يكون المسلم قد أفطر بعذر من مرض أو سفر أو حيض أو رضاع، ولم يصم واستمر به العذر حتى الموت، فلا إثم في الآخرة، ولا شيء على الورثة في الدنيا، ولا يلزم في تركته صيام ولا إطعام في قول أكثر أهل العلم ووجه هذا القول : أن الصيام فرض وجب بالشرع ولم يتمكن من فعله حتى الموت فيسقط عنه بالعذر إلى غير بدل كالحج (73).

«وقال قتادة وطاوس يجب الاطعام عنه، لأن الصوم واجب سقط عنه بالعجز، فيصير إلى الاطعام قياسا على الشيخ الهرم، إذا عجز عن الصيام لزمه الاطعام» (74).

الثانية : ان يفطر من وجب عليه الصيام سواء افطر بعذر أو بغير عذر ويتمكن من قضائها ثم يموت دون أن يقضيها : فقد اختلف الفقهاء في حكم النية عنه في الصيام أو ما يقوم مقامه من الاطعام ولهم في ذلك مذاهب.

1. ذهب الحنفية (75) والمالكية (76) إلى أن الصيام يسقط عنه بالموت، ولا يجب على الورثة الصيام أو الاطعام عنه إلا إذا أوصى بذلك قبل موته، فإذا أوصى جاز الاطعام عنه دون الصيام عند الحنفية وجاز الصيام والأطعمة عند المالكية.

2. ذهب سائر الفقهاء إلى جواز الصيام أو الإطعام ولكنهم اختلفوا في

ذلك :

(73) انظر المغني : 3 / 84.

(74) المغني : 3 / 84.

(75) بدائع الصنائع : 2 / 103.

(76) بداية المجتهد : 1 / 219.

أ. فالظاهرية قالوا بوجوب الصوم عنه (77).

ب. وقال الشافعي في مذهبه القديم : يخير الولي بين الصيام والاطعام فأيهما فعل جاز، وهذا القول هو المختار عند الشافعية (78).

ج. قال الشافعي في الجديد من مذهبه : يجب في تركته كل يوم مد من طعام ولا يصح صيام وليه عنه (79)، وهو قول أكثر أهل العلم وروي ذلك عن عائشة وابن عباس وبه قال مالك والليث والأوزاعي والثوري والخزرجي وأبو عبيدة في الصحيح عنهم (80).

د. أما الحنابلة، فقالوا : إن كان الصيام عن رمضان أطعم عنه ولم يجوز الصيام، وإن كان عن نذر يصام عنه (81).

4. النيابة في الحج :

وهي إما أن تكون عن الحي أو عن الميت. فإن كانت عن الحي : فإذا أن يؤديها النائب والمنوب قادر مستطيع بنفسه في حج الفرض، فلا تصح النيابة اجماعاً، ولم تجزىء عن الفرض إلا في الوضع الذي وردت فيه الرخص (82). وأما إن كانت النيابة في حج النفل مع استطاعة المنوب بدنيا وماليا.

أ. فقد ذهب الحنفية إلى جوار الاستنابة (83).

ب. وقال الشافعية، لا تجوز النيابة (84).

وإذا كان عاجزاً عن الحج بنفسه وهو ما يسمى عند الفقهاء بالمعصوب أو المعصوب (85) ففي المسألة خلاف بين المذاهب.

(77) انظر المحلى : 2/ 7.

(78) انظر المجموع : 369/ 6.

(79) المجموع : 368/ 6.

(80) المغني : 84/ 3.

(81) انظر المغني : 84/ 3 - 85.

(82) انظر المجموع : 112/ 7 والمغني : 185/ 3.

(83) المغني : 185/ 3.

(84) انظر المجموع : 116/ 7 والمغني : 185/ 3.

(85) المعصوب بالعين المهملة والضاد المعجمة وهو من المضب بفتح العين وإسكان الضاد وهو القطع، لأن الزمانة ونحوها قطعت حركته، وهو العاجز عن الحج بنفسه لزمانة، أو كسر أو مرض لا يرجى زواله... وقال الرافعي هو المعصوب بالضاد المهملة كأنه ضرب على عصه فقطعت أعضاؤه. تهذيب الأسماء واللغات : 25/ 4. (تحقيق)

1. فمذهب الشافعية والحنابلة والحنفية (86) في رواية الحسن عن أبي حنيفة (87) والظاهرية (88)، أن من توفرت فيه شروط وجوب الحج وكان غير قادر على الحج بنفسه فهو ملزم بفريضة الحج بانابة غيره عنه، فإن لم يفعل استقر الحج في ذمته.

2. وهو مذهب المالكية (89) وقول الحنفية في رواية أخرى (90)، أنه لا يلزم العاجز عن الحج بنفسه عن الحج أن يؤدي الحج مطلقاً. أما الذي وجب عليه الحج أثناء الحياة وتمكن من أدائه فمات ولم يحج :

1. فقد ذهب الشافعية والحنابلة والظاهرية إلى أن الوجوب يستقر في ذمته مما يلزم ورثته الاحجاج عنه من رأس مال تركته (91).

2. وقال الحنفية والمالكية يسقط الحج بالموت، ولا يحج عنه إلا إذا أوصى، فإذا أوصى حج عنه من ثلث ما له — تركته — ويكون تطوعاً (92).
ومما سبق يتبين :

1. أن العبادات البدنية من صلاة وصيام لا تقبل النيابة عن الحي، أما عن الميت ففيه خلاف بين الفقهاء.

2. أما العبادات المالية من زكاة وصدقات وهدى فتقبل النيابة، والنيابة هنا معنى التوكيل لا بمعنى الإخراج.

3. أما النيابة في الحج على الحي مع القدرة فلا تصح، أما إذا كان غير قادر، ففيه خلاف، أما عن الميت، ففيه خلاف كما سبق وبعبارة أخرى، فالحي لا يجوز له أن ينيب عن صلاته وصيامه، وكذا الحج في حالة عجزه.

أما العبادات المالية فيجوز أن يوكل من يخرج له الزكاة، وينيب من يحج عليه ان لم يقو على الحج بنفسه.

(86) انظر المغني : 181/ 3.

(87) المبسوط للسرخسي : 153/ 4.

(88) انظر المحلى لابن حزم : 53/ 7 وما بعدها.

(89) بداية المجتهد : 233/ 1 وشرح الزرقاني على الموطأ : 292/ 2.

(90) انظر المبسوط : 153/ 4 وما بعدها.

(91) انظر المحلى : 62/ 7 والمغني : 189/ 3 والمجموع : 112/ 7.

(92) انظر بدائع الصنائع : 221/ 2 والمجموع : 112/ 7.

أما النيابة عن الميت في العبادات، فأمر مختلف فيه بين الفقهاء بين الجواز وعدم الجواز كما سبق.

مما يتضح معه : أن الأصل والغالب في العبادات عدم النيابة عن الحي أما عن الميت ففيه خلاف.

وأرى أن حالة النيابة عن الميت هي حالات استدراكية واستثنائية كما أنها قليلة إذا ما قيست مع حالة النيابة عن الحي، الشيء الذي يمكن أن يقال معه : بأن الأصل عدم النيابة في العبادات كما قرر ذلك الامام الشاطبي.

ملحق

جرد للقواعد الأصولية المهمة التي تضمنها كتاب الموافقات.

أولا : قواعد أصولية شرعية :

أ. قواعد أصولية شرعية في الأدلة.

قواعد أصولية شرعية في طبيعة الدليل الشرعي.

1. كل دليل شرعي قطعي فلا إشكال في اعتباره.
2. كل دليل شرعي ظني راجع إلى أصل قطعي فهو معتبر.
3. الظني المعارض لأصل قطعي، ولا يشهد له أصل قطعي مردود بلا إشكال.
4. الظني الذي لا يشهد له أصل قطعي، ولا يعارض أصلا قطعيا، فهو في محل النظر، وحكمه حكم المناسب الغريب.
5. كل دليل شرعي يمكن أخذه كليا.
6. العقل تابع للشرع.
7. العقل ليس بشارع.
8. كل أصل شرعي لم يشهد له نص معين، وكان ملائما لتصرفات الشارع ومأخوذا من أدلته فهو صحيح يبنى عليه ويرجع إليه إذا كان ذلك الأصل قد صار بمجموع أدلته مقطوعا به.
9. معرفة أسباب التنزيل لازمة لمن أراد علم القرآن.
10. ان القرآن نزل بلسان العرب على الجملة.
11. المدني مبني على المكي.
12. كل ما لم يرده القرآن من الحكايات فهو حق.

قواعد أصولية شرعية في دليل السنة.

13. فعله ﷺ دليل على مطلق الاذن فيه ما لم يدل دليل على غيره.
14. تركه ﷺ دال على مرجوحية الفعل.
15. لا حرج في الفعل الذي رآه عليه السلام، أو سمع به فأقره.
16. الاقرار المقابل بالترك يفيد المعارضة.
17. بيان الصحابة حجة فيما اجمعوا عليه.

قواعد أصولية شرعية في الاجتهاد.

18. محال الاجتهاد المعتبر هي ما ترددت بين طرفين وضع في كل واحد منهما قصد الشارع في الاثبات في أحدهما والنفي في الآخر فلم تنصرف البتة إلى طرف النفي ولا إلى طرف الاثبات.
19. الاجتهاد إن تعلق بالاستنباط من النصوص فإنه لابد من اشتراط العلم بالعربية، وإن تعلق بالمعاني من المصالح والمفاسد مجردا من اقتضاء النصوص لها أو مسلمة من صاحب الاجتهاد فلا يلزم في ذلك العلم بالعربية وإنما يلزم العلم بمقاصد الشريعة.
20. فتاوي المجتهدين بالنسبة إلى العوام كالأدلة الشرعية بالنسبة إلى المجتهدين.
21. من الخلاف ما لا يعتد به في الخلاف.
22. الشريعة بحسب المكلفين كلية عامة.
23. الشريعة كلها ترجع إلى قول واحد في فروعها، وإن كثر الخلاف كما أنها في أصولها كذلك.

ب. قواعد أصولية شرعية في الأحكام.

قواعد أصولية شرعية في الأحكام التكليفية.

قواعد أصولية شرعية في المباح.

24. المباح من حيث هو مباح لا يكون مطلوب الفعل ولا مطلوب الترك.
25. الاباحة بحسب الكلية والجزئية يتجاذبها الأحكام البواقي.

26. المباح إنما يوصف بكونه مباحا إذا اعتبر فيه حظ المكلف فقط.
27. يصح أن يقع بين الحلال والحرام مرتبة العفو.
28. ما أصله الإباحة للحاجة أو الضرورة إلا أنه يتجاذبه الأحكام العوارض المضادة لأصل الإباحة وقوعا أو توقعا هل يكر على أصل الإباحة بالنقض؟
29. الإباحة المنسوبة إلى الرخصة معناها رفع الحرج لا التخيير.

قواعد أصولية شرعية في الواجب

30. الواجب واجب بالكل والجزء.
31. العبرة في المطلوب الشرعي المؤقت إيقاعه في وقته.
32. طلب الكفاية متوجه على الجميع من جهة كلي الطلب، أما من جهة جزئية ففيه تفصيل.

قواعد أصولية شرعية في المندوب والمكروه

33. إذا كان الفعل مندوبا بالجزء كان واجبا بالكل.
34. المندوب خادم للواجب.
35. إذا كان الفعل مكروها بالجزء كان ممنوعا بالكل.

قواعد أصولية شرعية في الأحكام الوضعية.

قواعد أصولية شرعية في الأسباب.

36. مشروعية الأسباب لا تستلزم مشروعية المسببات وأن صح التلازم بينهما.
37. إيقاع السبب بمنزلة إيقاع المسبب.
38. وضع الأسباب يستلزم قصد الواضع إلى المسببات.
39. الدخول في الأسباب لا يخلو أن يكون منهيا عنه أولا، فإن كان منهيا عنه فلا إشكال في طلب رفع التسبب، وإن كان غير منهي عنه، فلا يطلب رفع التسبب.

40. لا يعتبر من الأسباب شرعا إلا ما كان له حكمة معلومة الوقوع أو مظهرته.
41. أسباب الرخص ليست بمقصودة التحصيل للشارع، ولا مقصودة للرفع.
42. الأصل أن السبب المتوقف التأثير على شرط فلا يصح أن يقع التسبب دونه.

قواعد أصولية شرعية في الشروط.

43. الشرط مع المشروط كالصفة مع الموصوف.
44. كل شرط لا يلائم مقصود مشروطه ولا يكمل حكمته فهو باطل.
45. الشرط في خطاب التكليف مقصود، وفي خطاب الوضع غير مقصود.

قواعد أصولية شرعية في الموانع.

46. فعل المانع أو تركه من حيث هو داخل تحت خطاب التكليف مأمورا به أو منهيًا عنه، أو مخيرا فيه، تنبني الأحكام على مقتضى حصوله.
47. فعل المانع بقصد إسقاط حكم السبب غير صحيح.
48. من الموانع ما لا يتأتى فيه اجتماعه مع الطلب، ومنه ما يتأتى فيه ذلك.
49. الموانع ليست مقصودة للشارع.

قواعد أصولية شرعية في العزيمة والرخصة.

50. الغزائم مطردة مع العادات الجارية، والرخص جارية عند انخراق تلك العوائد.
51. الرخص فيما لا يصبر عليه من المشاق مطلوبة، وفي المقدور عليه عزيمة أو مباح.
52. الرخص اضافية لا أصلية.
53. طلب التخفيف بوجه غير شرعي باطل.
54. المشقة غير مقصودة للشارع.
55. المشقة الأخروية غير مقصودة.

56. المشقة الخارجة عن معتاد المشتقات في الأعمال العادية، فمقصود الشارع فيها الرفع على الجملة، وإما إذا لم تكن خارجة عن المعتاد، فالشارع وإن لم يقصد وقوعها فليس بقاصد لرفعها.

57. الشريعة جارية في التكليف بمقتضاها على الطريق الوسط الأعدل.

ج. قواعد أصولية شرعية في مقاصد الشريعة ومتعلقاتها.

58. تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق.

59. المقاصد الضرورية في الشريعة أصل للحاجية والتحسينية.

60. الحاجيات والتحسينيات تابعة للضروريات.

61. الأحكام الخمسة إنما تتعلق بالأفعال والتروك بالمقاصد.

62. المقاصد معتبرة في التصرفات.

63. المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلف عن داعية هواه.

64. قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقا لقصده في

التشريع.

65. من مقصود الشارع في الأعمال دوام المكلف عليها.

66. موافقة العمل لمقتضى المقاصد الأصلية يستلزم صحته وسلامته مطلقا.

67. من ابتغى في التكليف ما لم تشرع له فعمله باطل.

68. لا عبرة بالحيل في الدين.

69. إذا كان الأمر في ظاهره وباطنه على أصل المشروع فلا اشكال، وإذا كان

الظاهر موافقا والمصلحة مخالفة فالفعل غير صحيح ولا مشروع.

70. المصالح المجتلبة شرعا والمفاسد المستدفة إنما تعتبر من حيث تقام

الحياة الدنيا للحياة الأخرى، لا من حيث أهواء النفوس في جلب

مصالحها العادية أو درء مفاسدها العادية.

71. الضروريات والحاجيات والتحسينيات، إذا كانت قد شرعت للمصالح

الخاصة بها فلا يرفعها تخلف آحاد الجزئيات.

72. الأمر في المصالح مطرد مطلقا في كليات الشريعة وجزئياتها.

73. الجزئيات مقصودة معتبرة في إقامة الكلي أن لا يتخلف الكلي فتتخلف

مصلحته المقصودة بالتشريع.

74. الطاعة والمعصية تعظم بحسب عظم المصلحة أو المفسدة الناشئة عنها.
75. كل من كلف بمصالح نفسه فليس على غيره القيام بمصالحه مع الاختيار.

قواعد أصولية شرعية في تعليل الأحكام الشرعية

76. الأصل في العبادات التعبد، وفي العادات التعقل.
77. كل ما ثبت فيه اعتبار التعبد فلا تفرع فيه، وكل ما ثبت فيه اعتبار المعاني دون التعبد، فلا بد فيه من اعتبار التعبد.
78. لا نيابة في العبادات.

د. قواعد أصولية شرعية مختلفة :

79. اقتضاء الأدلة للأحكام بالنسبة إلى محالها على وجهين : أصلي وتبعي.
80. لانسح في الكليات.
81. من الخطأ اعتبار جزئيات الشريعة دون كلياتها أو العكس.
82. كل ما كان من حقوق الله فلا خيرة فيه للمكلف على حال، وأما ما كان من حق العبد في نفسه فله فيه الخيرة.
83. الحقوق الواجبة المحددة لازمة لذمة المكلف مترتبة عليه ديناً والحقوق الواجبة غير المحددة، لازمة له، وهو مطلوب بها غير أنها لا تترتب في ذمته.
84. إن مجاري العادات في الوجود أمر معلوم لا مظنون.
85. ما لا يختلف في العوائد يقضى به على ما تقدم وما يختلف فلا.

ثانياً : قواعد أصولية لغوية.

أ. قواعد أصولية لغوية في الأمر والنهي.

86. الأمر بالمطلقات يستلزم قصد الشارع إلى إيقاعها، كما أن النهي يستلزم قصده لترك إيقاعها.
87. الأمر بالمطلق لا يستلزم الأمر بالمقيد.

88. الأمر المخير يستلزم قصد الشارع إلى أفراده المطلقة المخير فيها.
89. كل خصلة أمر بها أو نهى عنها مطلقا من غير تحديد ولا تقدير فليس الأمر والنهي فيها على وزن واحد في كل فرد من أفرادها.
90. الأمر والنهي إذا تواردا على متلازمين فكان أحدهما مأمورا به، والآخر منهيًا عنه عند فرض الانفراد، وكان أحدهما في حكم التبعية للآخر وجودا أو عدما فإن المعتبر من الاقتضائين ما انصرف إلى جهة المتبوع، وأما ما انصرف إلى جهة التابع فملغى وساقط الاعتبار شرعا.
91. الأمر والنهي إذا تواردا على شيء واحد، وأحدهما راجع إلى بعض أوصافه أو جزئياته أو نحو ذلك، فالمعتبر هو جواز اجتماعهما.
92. الأمر والنهي يتواردان على الفعل وأحدهما راجع إلى جهة الأصل والآخر راجع إلى جهة التعاون، هل يعتبر الأصل أم جهة التعاون ؟
93. الأمران يتواردان على الشيء الواحد باعتبارين، إذا كان أحدهما راجعا إلى الجملة، والآخر راجع إلى بعض تفاصيلها، أو إلى بعض أوصافها، أو إلى بعض جزئياتها، فاجتماعهما جائز حسبما ثبت في الأصول.
94. المطلوب الفعل بالكل هو المطلوب بالقصد الأول، وقد يصير مطلوب الترك بالقصد الثاني كما أن المطلوب الترك بالكل هو المطلوب الترك بالقصد الأول، وقد يصير مطلوب الفعل بالقصد الثاني، وكل واحد منهما لا يخرج عن أصله من القصد الأول.

ب - قواعد أصولية لغوية في العموم والخصوص

95. العمومات جارية على العموم الاستعمالي الشرعي.
96. العموم ثابت بالصيغ والاستقراء.
97. العمومات إذا اتحد معناها وانتشرت في أبواب الشريعة أو تكررت في مواطن بحسب الحاجة من غير تخصيص، فهي مجرأة على عمومها.
98. إذا ثبتت قاعدة عامة أو مطلقة، فلا تؤثر فيها معارضة قضايا الأعيان، ولا حكايات الأحوال.

ج — قواعد أصولية لغوية مختلفة

99. كل ما كان من المعاني العربية التي لا ينبغي فهم القرآن إلا عليها فهو داخل تحت الظاهر.
100. الاعتراض على الظواهر غير مسموع.
101. الاجمال اما متعلق بما لا ينبغي عليه تكليف، وإما غير واقع في الشريعة.
102. التشابه لا يقع في القواعد الكلية، وإنما يقع في الفروع الجزئية.
103. التشابه واقع في الشرعيات إلا أنه قليل.